مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٤٥٠

الأربعاء ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بايدن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد بوكينيا
	البرازيل	السيدة مشادو
	البوسنة والهرسك	السيد ألكالاي
	تركيا	السيد داود أوغلو
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غابون	السيد تونغوي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيرت
	المكسيك	السيد مورغان سوتومايور
	النمسا	السيد كيرل
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	اليابان	السيد توكوناغا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2010/621)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2010/606)

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/625)

التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) (S/2010/563)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/567)

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/618)

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2010/619)

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/620)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2010/621)

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2010/606)

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/625)

التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) (S/2010/563)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/567)

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/618)

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/619)

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/620)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب رئيس أوغندا وبالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضوركم لتأكيد على أهمية المسألة التي سيتم تناولها.

باسم المجلس، أود أن أقدم دعوة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن إلى معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق.

تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد زيباري مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على أعضاء المجلس الوثائق S/2010/632 و S/2010/633 و S/2010/636، التي تتضمن نصوص ثلاثة مشاريع قرارات. أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثائق الواردة كبنود فرعية من جدول أعمال هذه الجلسة. وسيبت مجلس الأمن في مشاريع القرارات الثلاثة هذه قبل الاستماع إلى البيانات. وبناء على ذلك، سأطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2010/632 الذي شارك في تقديمه الاتحاد الروسي، أوغندا، البوسنة والهرسك، تركيا، الصين، غابون، فرنسا، لبنان، النمسا، نيجيريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، البرازيل، البوسنة والهرسك، تركيا، الصين، غابون، فرنسا، لبنان، المكسيك، النمسا، نيجيريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠).

سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة S/2010/633 الذي شارك في تقديمه الاتحاد الروسي، أوغندا، البوسنة والهرسك، تركيا، الصين، غابون، فرنسا، لبنان، النمسا، نيجيريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، البرازيل، البوسنة والهرسك، تركيا، الصين، غابون، فرنسا، لبنان، المكسيك، النمسا، نيجيريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٥٧ (٢٠١٠).

سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الثالث الوارد في الوثيقة S/2010/636 الذي شارك في تقديمه الاتحاد الروسي، أوغندا، البوسنة والهرسك، تركيا، الصين، غابون، لبنان، النمسا، نيجيريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، البرازيل، البوسنة والهرسك، تركيا، الصين، غابون، لبنان، المكسيك، النمسا، نيجيريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الممتنعون عن التصويت:

فرنسا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠).

أذن لي أعضاء المجلس بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عنهم.

”يؤكد مجلس الأمن مجددا التزامه باستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، ويشدد على ما للاستقرار والأمن في العراق من أهمية لشعبه وللمنطقة والمجتمع الدولي.

”ويؤيد مجلس الأمن العملية السياسية الشاملة والاتفاق على تقاسم السلطة الذي توصل إليه القادة في العراق لتشكيل حكومة شراكة وطنية تمثل فئات الشعب العراقي وتعبر عن إرادته على النحو الذي أظهرته الانتخابات البرلمانية في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠. وتشجع القادة في العراق على المضي في إقامة عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحد، يقوم على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد الحاجة إلى مكافحة جميع أشكال الإرهاب وأنه لا يمكن لأي عمل إرهابي أن يعكس المسار المتجه نحو الديمقراطية والسلام وإعادة الإعمار في العراق، وهو المسار

الـذي يؤيـده العـراق، حكومـة وشـعبا، والمجتمـع الدولي.

”ويرحب مجلس الأمن بالتطورات الإيجابية في العراق، ويقر بأن الوضع القائم في العراق حاليا يختلف كثيرا عما كان عليه الوضع عند اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وتمشيا مع القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، يرحب مجلس الأمن أيضا بالتقدم الهام الذي أحرزه العراق في استعادة المكانة الدولية التي كان يتمتع بها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

”واعترافا بالتقدم الذي حققه العراق في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار وامتثالا لمعاهدات نزع السلاح وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، والتزامه باتخاذ خطوات إضافية في هذا الصدد، وتطبيقه بصفة مؤقتة البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ريثما يتم التصديق عليها، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٥٧ (٢٠١٠) الذي يرفع القيود المفروضة بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) المتعلقين بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية المدنية.

”وإقرارا بنجاح العراق في إغلاق العقود المتبقية في برنامج النفط مقابل الغذاء، اتخذ المجلس أيضا القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠) لإنهاء الأنشطة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء.

”واعترافا بالتقدم الذي أحرزه العراق نحو إنشاء ترتيبات خلافة فعالة ومسؤولة لعملية انتقال صندوق تنمية العراق، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)، الذي ينهي الترتيبات اللازمة لصندوق تنمية العراق في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١.

”وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومتا العراق والكويت لحل القضايا العالقة بين كلا البلدين، وإذ يشجع على إقامة مزيد من التعاون بينهما، يدعو مجلس الأمن العراق للوفاء بسرعة بالتزاماته المتبقية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في إطار الفصل السابع بشأن الحالة بين العراق والكويت.

”ويرحب مجلس الأمن بإعادة اندماج العراق في المنطقة ويشجع العراق وجميع دول المنطقة على تعميق وتوسيع علاقاتهم وإقامة هذه العلاقات بروح من الشراكة والتعاون.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقديم المشورة، ودعم ومساعدة العراق شعبا وحكومة على تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بالحوار الشامل والمصالحة الوطنية، وتيسير الحوار الإقليمي، ومساعدة الفئات الضعيفة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان، وتعزيز حماية المدنيين المتضررين، بمن فيهم النساء والأطفال وأفراد الأقليات الدينية والعرقية، وتعزيز الإصلاح القضائي والقانوني.

”ويثني مجلس الأمن على بعثة الأمم المتحدة التي يرأسها الممثل الخاص للأمين العام، للدعم الذي قدمته في جميع مراحل العملية الانتخابية، تمشيا مع ولايتها. ويشجع مجلس الأمن العمل المتواصل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة بالتنسيق مع حكومة العراق، لتوفير الحماية والمساعدة في تهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين العراقيين والمشردين

داخليا بشكل طوعي وآمن وكريم، ولا سيما، عودتهم المستدامة، ويشدد على أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة من قبل جميع الأطراف المعنية.

”ويؤكد مجلس الأمن على دور بعثة الأمم المتحدة الهام في دعم العراق شعبا وحكومة لتعزيز الحوار، وتخفيف حدة التوتر، والتشجيع على التوصل إلى اتفاق سياسي تفاوضي بشأن حدود البلد الداخلية المتنازع عليها، ويدعو جميع الأطراف ذات الصلة للمشاركة في حوار شامل لتحقيق هذه الغاية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن بالرمز S/PRST/2010/27.

وبأذن المجلس، أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إنها لفرصة نادرة حقا أن نترأس هذا الاجتماع لمجلس الأمن الدولي لتناول المسائل الهامة المتصلة بجمهورية العراق. دعونا نتأمل قليلا في ما يعتبر فترة حرجة هامة في تاريخ العراق. ففي السنوات الماضية خرج الشعب العراقي من براثن العنف الطائفي، ورفض رفضا قاطعا المستقبل القاتم الذي أراده له المتطرفون. ولقد كسب الشعب العراقي بنفسه فرصة رؤية أيام أفضل بكثير. ولقد بدأت القوات العراقية الآن في تولي المسؤولية عن أمن بلدها، وبرهنت بطريقة لا جدال فيها على القدرة على الاضطلاع بتلك المسؤولية، وهذا رأيته أنا ورآه كثيرون من الحاضرين هنا بأم أعيننا.

منذ أن تولت حكومتنا مهامها قمنا بسحب أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من القوات الأمريكية من العراق وأنهينا المهام القتالية هناك. وانتقلنا من المشاركة بقيادة عسكرية إلى مشاركة بقيادة مدنية. وإن القوات البالغ عددها ٥٠ ٠٠٠ فرد التي ستبقى حتى نهاية العام القادم، بموجب الاتفاق الأمني مع الحكومة العراقية، تم تكليفها بمهمة أولية جديدة: تقديم المشورة والمساعدة لنظرائهم العراقيين. وأثناء هذه الفترة انخفضت وتيرة الهجمات العنيفة في العراق – حمدا لله – إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٣.

يعرف المجلس أن الشعب العراقي أجرى في آذار/مارس انتخابات تاريخية، وفي الشهر الماضي اتفق قادة العراق السياسيون على إطار لحكومة تعبر عن نتائج الانتخابات. وهذه الحكومة ستتألف من كتل تمثل كل طائفة كبيرة، ولن تستبعد أو تهمش أحدا. إنها حكومة صنعت في العراق على يد العراقيين، وهي تعبر عن التطور الرائع المتمثل في أن السياسة أصبحت، في عراق اليوم، الوسيلة الغلابة لتسوية الخلافات والدفع قدما بمصالح البلد. والآن يجب على القادة العراقيين أن يحترموا، بالسرعة المناسبة، الالتزامات التي قطعوها بعضهم لبعض وللشعب العراقي أثناء عملية التفاوض.

وإذ تتطلع الولايات المتحدة قدما فإنها ستواصل تأدية دورها لتوطيد التقدم المحرز في العراق بما يتسق مع اتفاقنا الإطاري الاستراتيجي مع العراقيين، وتكوين علاقة طويلة الأمد في شتى القطاعات المتنوعة، بما فيها التعليم والطاقة والتبادل التجاري والصحة والثقافة وتكنولوجيا المعلومات وإنفاذ القانون والقضاء والأمن. وإننا بكل احترام نحث الأمم الأخرى على أن تشاطر هذا العراق الجديد الصاعد خبراتها.

إنني لا أرى حاجة إلى تذكير هذا التجمع بالدور الهام الذي أدته ولا تزال تؤديه الأمم المتحدة في دعم تنمية العراق، ولا بالثمن الباهظ جدا الذي دفعته. فلن ننسى أهوال يوم ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، عندما أودى الإرهابيون بحياة ٢٢ شخصا، بينهم واحد أعتقد أننا جميعا نتفق على أنه كان مبعوثا رائعا متميزا للأمم المتحدة، سيرجيو فييرا دي ميلو. لقد كان حدثا مأساويا منذرا بالشؤم الذي أعقب شهر آب/أغسطس من عام ٢٠٠٣،

لكن عمل الأمم المتحدة الهام استمر، ولا يزال مستمرا حتى اليوم. وإنه يستمر بفضل البصيرة الثاقبة لممثل الأمم المتحدة الخاص، الذي قال: ”لم يعد هناك ما يسمى أزمة بعيدة، لأنك لا تستطيع أن تساعد الناس من بعد“.

تلك الحكمة، التي تبلورت عبر حياة وظيفية كرست للعمل في الزوايا الحافلة بالصعوبات في مختلف أرجاء العالم، ما زالت حية في ذاكرة جميع الذين يساعدون العراق ببسالة على بناء مستقبل أفضل، بما في ذلك الرجاء والنساء العاملون في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وبعد أن قمتُ بأكثر من عشر زيارات إلى العراق – وقد تندرتُ بأنني استحق، ويشهد على ذلك وزير خارجية العراق، الحصول على الجنسية العراقية بعد أن أمضيت كل هذا الوقت الطويل هناك واستمتعتُ بكل دقيقة قضيتها هناك – شاهدتُ بطريقة مباشرة أثناء تلك الزيارات، منذ بداية الحرب، وأعتقد أن كثيرين هنا قد شاهدوا أيضا، جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتقوية المؤسسات الديمقراطية والإشراف على الانتخابات والدفع قدما بالحوار الشامل للجميع وتحقيق المصالحة الوطنية وتقديم المعونة للطوائف الضعيفة والنهوض بحماية حقوق الإنسان وإصلاح نظام العدالة.

وبكل صراحة، لقد رأيت الشباب والشابات، الذين يتألف منهم قوام موظفي الممثل الخاص، يواصلون مهامهم رغم تعرض حياتهم، فعليا، للخطر. لقد رأيتهم بنفسي، وأعتقد أن من هم خارج هذه القاعة الحصينة لا يقدرون حق التقدير المهارات الخارقة للعادة وتكريس النفس الذي لا يصدق وآيات التفاني الرائع التي يتحلى به الرجال والنساء الذين نبعث بهم إلى تلك المناطق. إنهم يستحقون امتناننا وشكرنا الخاص – ولا أقصد فقط المبعوثين الخاصين، من أمثال السيد فييرا دي ميلو، وإنما أيضا السيد إد ميلكرت، الذي عملت معه كل يوم بلا استثناء عندما كنت في العراق.

وأقولها مرة أخرى: إننا ما كنا نبلغ النقطة التي بلغناها – وأعتقد أن زملاءنا من العراق يعترفون بذلك – لولا أولئك الموظفين الذين غالبا ما ينجزون أعمالهم في ظل أشد الظروف مشقة. وإنني أعتقد أن عملهم ذاك يظل مهما الآن مثلما كان في أي وقت مضى.

لا ريب في أن العراق يواجه تحديات أخرى على الطريق نحو الأمن والرخاء. فالهجمات التي يشنها المتطرفون تظل جانبا مرفوضا من الحياة اليومية في البلد. وإننا نشعر بقلق خاص من محاولاتهم الأخيرة باستهداف الأبرياء استنادا إلى معتقدهم، بما في ذلك المسيحيون والمسلمون على السواء، وصب نار غضبهم على قوات الأمن العاملة من أجل أن ينعم البلد بالأمان. لكنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن أفضل أيام العراق آتية لا محالة، رغم تلك التحديات.

إن العراق، بصفته عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، يسعى ويستحق الحصول على فرصة أن يستأنف دوره الحق بين أسرة الأمم. ولبلوغ تلك الغاية يعترف هذا الاجتماع رسميا بالخطوات الكبيرة التي خطاها العراق صوب الوفاء بالتزاماته تجاه الأمم المتحدة، التي ترتبت عليه في الفترة التي سبقت حرب الخليج في عام ١٩٩١. واستنادا إلى ذلك، رفع مجلس الأمن الآن القيود التي فرضها بموجب القرارين ٦٨٧(١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١)، المتعلقين بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية المدنية، اعترافا بالتزام العراق بمنع الانتشار؛ وامتثاله للمعاهدة ذات الصلة والصكوك الدولية الأخرى، وتقيده بأعلى معايير منع الانتشار؛ وبتطبيقه المؤقت للبروتوكولات الإضافية لاتفاقه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ريثما يدخل ذلك الاتفاق حيز النفاذ.

وأنهى المجلس أيضا الأنشطة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء، لأن العراق نجح في إغلاق العقود المتبقية. وقرر المجلس إنهاء ترتيبات صندوق تنمية العراق اعتبارا من

٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١١، نتيجة للخطوات التي اتخذها البلد صوب حل مسائل الديون والمطالبات التي ورثها من النظام السابق ووضعه ترتيبات خاضعة للمساءلة لعملية انتقال الصندوق.

نعرف جميعا أن عملنا بشأن هذه المسائل لم يكتمل. ولذلك نحث جيران العراق، وسائر المجتمع الدولي، على مواصلة العمل عن كثب مع العراق بشأن ما تبقى من التزاماته بموجب الفصل السابع. وإننا نؤيد بقوة حل المسائل المعلقة بين العراق والكويت. وبما أن الرئيس أوباما كلفني بالإشراف على سياسة حكومتنا الخاصة بالعراق منذ أن تولينا مهام منصبنا، اسمحوا لي أن أطمئن المجلس على أن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع قادة العراق بشأن المهام الهامة التي ما زالت تنتظرنا: إجراء الإحصاء السكاني، وإدماج القوات الكردية في قوات الأمن العراقية، والحفاظ على التزاماتنا تجاه ''أبناء العراق''، وحسم مسائل الحدود الداخلية المتنازع عليها بالنسبة إلى مستقبل كركوك، وسن التشريع الحاسم الأهمية المتعلق بالمنتجات النفطية، والمساعدة على إشاعة الاستقرار الاقتصادي في البلد. ويجب علينا أيضاً مواصلة بذل جهودنا لحماية ودعم أولئك الذين شردتهم الحرب، والمساعدة على عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة.

اليوم، فيما نقيّم كل ما تحمَّله وأنجزه الشعب العراقي، وكل ما لا يزال يجب القيام به، لا يسعنا أن نحيد ببصرنا عن حقيقة أن العراق على وشك حدث بارز: أن يكون دولة مستقرة تعتمد على ذاتها، وله حكومة عادلة وتمثيلية وخاضعة للمساءلة – قوة إيجابية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. كلنا لدينا مصلحة في تنفيذ ذلك الوعد، والحفاظ على المكاسب التي حققها العراق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لمعالي الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أقدّر قيادة نائب الرئيس بايدن والتزامه القوي تجاه العراق ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك، مثلما بدا من البيان القوي جداً الذي أدلى به للتو، ومن مشاركته في هذه الجلسة الهامة جداً للمجلس.

إن هذه الجلسة تاريخية بالنسبة إلى العراق. لقد عاش شعبه صعوبات جمّة. وهو لا يزال يعاني من انعدام الأمن والعنف المثير للجزع. إنه يفتقر إلى الوظائف والخدمات الأساسية. لكننا ننوّه اليوم بالمدى الذي قطعه البلد صوب تحقيق جوانب رئيسية في رحلته الآيلة إلى تطبيع وضعه في مجتمع الأمم.

لقد قرر مجلس الأمن اليوم إنهاء عدة ولايات رئيسية تتعلق بالعراق في إطار الفصل السابع، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل وبرنامج النفط مقابل الغذاء. وكلنا نعلم التاريخ العسير المتعلق بأسلحة الدمار الشامل في العراق. والقرار بإلغاء التزامات البلد المتبقية قد طوى صفحة هذا الفصل. إن العراق يتعهد بالبقاء خالياً من أسلحة الدمار الشامل. وهذا الالتزام وارد في دستوره. وانضم البلد أيضاً إلى اتفاقات دولية رئيسية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه الخطوات تنبئ بالخير للأمن والتنمية في العراق والمنطقة بنطاقها الواسع.

وقرر مجلس الأمن أيضاً إنهاء جميع الأنشطة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء. وهنا، أيضاً، سوف تقوم الأمم المتحدة بعملها لإنهاء هذه المبادرة التي طال أمدها والمعقدة وغير المسبوقة.

إنني أثني على قادة العراق للاتفاقات التي عقدوها مؤخراً وأنهت أشهراً من المأزق السياسي. وينبغي لهذه

الجهود أن تساعد على تمهيد السبيل أمام إنشاء حكومة شراكة وطنية، وأول انتقال سلمي بين الحكومات المنتخبة في ظل السيادة العراقية الكاملة. وأحث الكتل السياسية العراقية على احترام اتفاقاتها والتحرك بسرعة لإنجاز العملية.

إن الحكومة الجديدة سوف تواجه تحديات عديدة في توفير الاستقرار والفرص لجميع العراقيين. ويتعين عليها أن تطبّع العلاقات بين العرب والأكراد في المناطق المتنازع عليها، وتكفل حماية جميع الأقليات، بمن فيهم المسيحيون. ويتعين عليها أن تدير إنتاج النفط، والمضي قدماً صوب عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً.

وتحتاج الحكومة الجديدة أيضاً إلى تحسين علاقات العراق مع جيرانها والمنطقة. وبنفس الروح، أشجع جيران العراق على فتح فصل جديد في علاقاتهم مع العراق. والأمم المتحدة على استعداد للقيام بعملها بغية دعم هذه الجهود وتعزيز السلام في المنطقة التي شهدت ثلاث حروب رئيسية في العقود الثلاثة الماضية.

والواقع أن قيام نظام صدام حسين بغزو الكويت قبل عقدين من الزمن والإرث الذي خلّفه سبّبا معاناة واسعة النطاق للشعبين في كلا البلدين وفي الدول المجاورة أيضاً. فالعراق يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الوفاء بالتزاماته تجاه الكويت بموجب الفصل السابع. ويحدوني الأمل أن يتولّد بعد جلسة اليوم وبعد تشكيل حكومة جديدة في بغداد، زخم جديد للبلدين كي يعملا معاً على حل المسائل المعلقة بينهما.

وأشجع العراق على إعادة تأكيد التزامه سريعاً بالقرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، تجاه حدوده البرية والبحرية مع الكويت، والوفاء بجميع الالتزامات المعلّقة الأخرى، بما في ذلك المفقودون الكويتيون والممتلكات الكويتية، والتعويض، وصيانة العلامات الحدودية. وينبغي للتقدم المحرز على هذه الجبهات أن يمكّن المجلس من تناول التقرير الذي قدمته عملاً بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، والنظر في المزيد من الخطوات الآيلة إلى التطبيع الكامل لوضع العراق على الصعيد الدولي.

وفي كل خطوة من خطوات الانتقال السياسي في العراق، كانت الأمم المتحدة شريكاً مع العراق. فساعدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في إنشاء الحكومة المؤقتة عام ٢٠٠٤. وعملت البعثة جاهدة لنجاح انتخابين برلمانيين واستفتاء على الدستور في عام ٢٠٠٥، وانتخابات مجلس المحافظات في عام ٢٠٠٩، وانتخابات برلمانية جرت في وقت سابق من هذا العام. وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على دعمكم القوي وكلمات التشجيع لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بمن فيهم الممثل الخاص آد ملكرت.

ومثلما أبرزتُ في تقريري الأخير إلى المجلس (S/2010/606)، سوف تواصل البعثة، وفقاً لولايتها، تعزيز الحوار السياسي، وتوفير الدعم الدستوري، ورصد حقوق الإنسان، وإيصال المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين داخلياً من العراقيين، والمساعدة على بناء قدرة المؤسسات الانتخابية العراقية، والتشجيع على إبرام اتفاق سياسي تفاوضي يتعلق بالحدود الداخلية المتنازع عليها. ولا شك في أن الحكومة والبرلمان الجديدين سيعملان على زيادة صقل هذه الأولويات.

إن احتياجات البلد الإنمائية كثيرة. ومن الضروري استعادة الخدمات الأساسية التي تيسّر الحياة اليومية. والحصول على التعليم والخدمات الصحية هام، بالمثل، لمستقبل البلد. وينبغي لرؤيا العراق الإنمائية أن تشمل أيضاً مساجده، وكنائسه، ومزاراته المقدسة، وآثاره، وتاريخه الرائع، وبيئته المعاصرة. وتشعر الأمم المتحدة بالحماسة لتكون جزءاً من هذا الاندفاع الواسع النطاق نحو التطبيع.

وتخفيض القوة العسكرية الذي تخطط له الولايات المتحدة سيخلّف آثاراً أمنية رئيسية على وجود الأمم المتحدة. فبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقوم بعملها باستقلال ذاتي تشغيلي أكبر، وهي تتلقى المزيد من المساعدات من البلد المضيف. لكن العراق لا يزال بيئة صعبة. وسوف تظل البعثة في حاجة إلى دعم سياسي ومالي قوي من الدول الأعضاء.

وأقدّر تقديراً عميقاً الإسهامات والتضحيات من موظفي الأمم المتحدة والأجانب الآخرين، الذين يساعدون العراق في أوقاته العسيرة. ورسالتي إلى الشعب العراقي هي التالية: لقد عانيت كثيراً جداً لأمد طويل جداً. وأنا أشيد بقدرتك على التحمّل. سوف يكون هناك المزيد من العقبات أمامك. لكن لديك الحكمة والقدرة للتغلب عليها. إنك الآن تقود المسعى إلى حياة أفضل. وسوف تواصل الأمم المتحدة الوقوف معك كشريك نزيه. ونحن عازمون على الوفاء بتلك الولاية، ومساعدتك مرة وإلى الأبد على إيجاد السبيل المفضي إلى تحقيق الازدهار والسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أدعو الآن صديقي، معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق الموقر، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد زيباري (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة والتاريخية. إنه لشرف عظيم دعوتي إلى هنا اليوم لكي أحيط المجلس علماً بالحالة الراهنة والتطورات الجارية في العراق. وهذه الجلسة التي تعقد في الوقت المناسب إنما هي تأكيد للدعم الواسع النطاق للعراق من جانب المجتمع الدولي. وتبرز جهود مجلس الأمن في الصدارة، ولا سيما في مجالات إعادة الإعمار ودعم العمليتين السياسية والدستورية.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديري لجهود الأمين العام، السيد بان كي - مون، وممثله الخاص، السيد اد. ملكرت، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومكتب العراق في الأمانة العامة للأمم المتحدة، على إسهاماتهم في إطار ولاية البعثة وعملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يدرك أعضاء مجلس الأمن أن فترة طويلة من الوقت انقضت بين الانتخابات البرلمانية في ٧ آذار/مارس واجتماع مجلس النواب في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وجاء ذلك الاجتماع البرلماني إثر مبادرة عراقية أطلقها رئيس منطقة كردستان، إذ جمع بين كل القادة السياسيين الذين اجتمعوا في أربيل، ولاحقاً في بغداد للتوصل إلى تسوية سياسية من أجل تشكيل الحكومة الجديدة للوحدة الوطنية والشراكة. وحظيت المبادرة بدعم إقليمي ودولي كبير. وأفضت إلى استئناف اجتماع مجلس النواب لانتخاب الرئيس ورئيس البرلمان، وتكليف السيد نوري المالكي بتشكيل حكومة جديدة في الإطار الزمني الدستوري المحدد. وقد شارفت الاتصالات والمناقشات السياسية بشأن الحكومة الجديدة على الانتهاء. وستكون الحكومة الجديدة حكومة اقتسام السلطة وتمثيلية وشاملة للجميع بما يعكس إرادة الشعب العراقي، كما تجلت في الانتخابات البرلمانية في ٧ آذار/مارس. وإذ شاركت شخصياً في هذه المناقشات، بوسعي أن أبلغ المجلس بأن الحكومة سوف تشكل في القريب العاجل.

وفي الأشهر القليلة الماضية التي سادها الجمود السياسي، شهدنا أنشطة إقليمية أثرت على عملية تشكيل الحكومة. ونحن العراقيون، إذ نرحب بأي إسهام إيجابي للمساعدة، فإن الشعب العراقي يرفض رفضاً تاماً تدخل الآخرين في شؤونه الداخلية. وكدولة حرة وديمقراطية وذات سيادة، فإننا مستمرون في العمل على تقوية علاقاتنا مع جيراننا الإقليميين ومع البلدان العربية الشقيقة. وتحقيقاً

لهذه الغاية، فإننا في العراق قد قبلنا التحدي الهام لاستضافة مؤتمر القمة العربي القادم في بغداد في آذار/مارس ٢٠١١، الذي سوف يترأسه العراق. وكفالة نجاحه ستكون علامة واضحة على تقدمنا وعلى التحام البلدان العربية الشقيقة بالعراق.

ولقد أوضح العراق في سياسته الخارجية أيضاً أنه سيبقى ملتزماً بالمبادئ الأساسية في دستورنا: عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، والسعي إلى حل النزاعات بالسبل السلمية، وإقامة العلاقات على أساس المصالح المشتركة والمعاملة بالمثل، واحترام التزاماتنا الدولية.

أما بالنسبة لعلاقاتنا مع مجلس الأمن، فقد قطع العراق خطوات واسعة صوب الوفاء بالتزاماتنا الدولية. وتركيزنا الرئيسي ينصب على إزاحة التركة الثقيلة عن كاهل العراق، والمتمثلة في عدم الامتثال للقانون الدولي، وكسر عزلته، واستعادة مكانته التي يستحقها بين أسرة الأمم.

وإعمالاً لدستورنا، وانطلاقا من التزامنا بالقرارات الدولية، وكذلك في سياق تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2009/385 بخصوص مراجعة قرارات مجلس الأمن المفروضة بموجب الفصل السابع، فقد حققنا تقدماً رئيسياً كبيراً صوب الوفاء بالتزاماتنا بمعايير نزع السلاح وعدم الانتشار في وقت قياسي. وفي هذا الصدد، أشير إلى رسائلي العديدة إلى رئيس مجلس الأمن وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام، ولا سيما آخر رسالة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وترحب حكومة بلدي وتقدر تقديراً بالغاً قرار المجلس ودعمه الجماعيين اعترافاً بالتقدم الذي أحرزه العراق في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار والامتثال لمعاهدات نزع السلاح وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة. وبلدي يلتزم باتخاذ خطوات إضافية في هذا الإطار. ورفع القيود المفروضة بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) المتعلقين بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية المدنية هو علامة على أن العراق الجديد يختلف اختلافاً كبيراً عن عراق صدام في وقت اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

كما أننا عملنا جاهدين هذا العام صوب إغلاق برنامج النفط مقابل الغذاء بالكامل. وحكومة بلادي، ومعها جميع الوزارات والإدارات ذات الصلة، عملت مع مجلس الأمن والمراقب المالي التابع للأمم المتحدة، بغية إتمام جميع العقود المتبقية. وفي هذا الصدد، مرة أخرى، تعرب حكومة بلادي عن تقديرها لاعتراف المجلس بالنجاح الذي حققناه في إغلاق العقود المتبقية وإنهاء ما تبقى من أنشطة برنامج النفط مقابل الغذاء. وهذا البرنامج غلفته شبكة من سوء الإدارة والاختلاسات، وإنهاؤه يرفع عبئاً آخر عن كاهل تعافي العراق.

ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، حققت حكومة بلدي تقدماً كبيراً في عام ٢٠١٠ صوب تطوير ترتيبات تحل محل صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وقد انعكس هذا التقدم في التقارير الثلاثة المقدمة إلى مجلس الأمن في عام ٢٠١٠. كما أحرزنا تقدماً ملموساً في تسوية الديون السيادية والمطالبات التجارية، وأبرمنا ترتيبات ثنائية بشأن مطالبات أخرى.

وعليه، تقدر حكومة بلدي اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٩٥٦ (٢٠١٠) بتمديد ولاية صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لستة أشهر أخرى. وجاء طلب ذلك الإجراء نتيجة للتأخير في تشكيل الحكومة وعدم الاستقرار السياسي، وليس نتيجة افتقار إلى العزم والتصميم.

واتخاذ هذه القرارات الهامة يمثل بداية النهاية لنظام الجزاءات والقيود على سيادة العراق واستقلاله وتعافيه.

وسيبتهج شعبنا لإنهاء فصل من السلوك العدائي والعدواني والمتحدي الذي اتبعه النظام السابق إزاء القانون الدولي والشرعية الدولية.

وهنا، أود أن أشكر نائب الرئيس بايدن شخصيا على دعمه لتحرير العراق من هذه الجزاءات والقيود الدولية، كما أشكر الدول الأعضاء الدائمة وغير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والأمين العام، لوقوفهم إلى جانب العراق حتى تحقق له كل ذلك.

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، لا يزال أمام العراق شوط يتعين عليه أن يقطعه لحل جميع المسائل المعلقة مع جارتنا الشقيقة الكويت. وهناك تعاون وتبادل إيجابيان بين حكومتينا لحل وتسوية جميع المسائل المعلقة بين بلدينا والناشئة عن عدوان صدام حسين على الكويت وغزوه لها في عام ١٩٩٠. وستكون المسائل المتبقية في صدارة جدول أعمال الحكومة الجديدة ضمن البنود التي تتطلب إجراءات سياسية جادة. وبلدي ملتزم بالوفاء بالتزاماته المتبقية في إطار القرارات ذات الصلة المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق والمتعلقة بالحالة بين العراق والكويت.

ما زال العراق يواجه تحديات هائلة. فمازلنا نواجه الإرهاب والعناصر الإجرامية المصممة على زعزعة استقرار بلدنا. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في النضال من أجل سلام العراق وأمنه، لا تزال هناك محاولات لإحياء النزاعات الطائفية والعرقية والدينية، من قبيل الفظائع الأخيرة التي ارتكبت ضد المسيحيين في العراق. وثمة مشاركة وجدانية وتوافق في الآراء بين الحكومة والشعب العراقي بشأن توفير الأمن وبيئة آمنة للمسيحيين العراقيين الذين يضطلعون بدور هام في التراث الوطني للعراق وفي الحركة العراقية الوطنية وفي إعادة بناء بلدنا. والدعم الدولي هام للغاية لتشجيع المسيحيين العراقيين على البقاء في وطنهم باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع العراقي.

ولا يزال التحدي الأكبر يتمثل في بناء الدولة ومؤسساتها على أساس المشاركة والشمول وتوطيد المصالحة الوطنية واللجوء إلى سلطة قضائية مستقلة باعتبارها الحكم في تنفيذ مبادئ المساءلة والعدالة. وقد وافق جميع القادة السياسيين والكتل السياسية في العراق على تلك المبادئ وأقروها في اجتماعات أربيل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وهذه المبادئ هي الأساس لتشكيل الحكومة المنتخبة ديمقراطيا ولبناء عراق اتحادي وديمقراطي وموحد لديه مؤسسات دستورية ويخضع لسيادة القانون وتحترم فيه حقوق الإنسان وتحظى فيه جميع عناصر الشعب العراقي بالاحترام الكامل.

وفي القطاع الاقتصادي، تحسنت الحالة كثيرا عبر سلسلة من اللوائح الاقتصادية والمالية والاستثمارية التي أصدرتها الحكومة. وقد أسهمت تلك اللوائح في زيادة دخل الفرد وحسنت القوة الشرائية ومستوى الرفاه الاجتماعي. ومن خلال جولات إصدار التراخيص التي جرت في هذا العام في مجالي النفط والغاز، استقدمنا خبرات دولية مؤهلة إلى ذلك القطاع، مما سيحسن قدرة العراق على زيادة طاقة الإنتاج والتصدير لتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تصديق مجلس النواب على قانون النفط والغاز في أقرب وقت ممكن.

لقد نفذت الحكومة العراقية ميزانية طموحة لعام ٢٠١٠. وفي ٤ نيسان/أبريل أطلقت الحكومة العراقية خطة إنمائية وطنية مدتها خمسة أعوام للفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ بهدف تطوير الاقتصاد العراقي وتحسين نوعية الخدمات العامة وإيجاد فرص العمل. وأحيلت الميزانية المالية الاتحادية لعام ٢٠١١ إلى مجلس النواب في ١ كانون الأول/ديسمبر. وتهدف الميزانية، التي لم يتم التصديق عليها بعد، إلى المحافظة على الزخم للتحسن الاقتصادي في البلد.

إننا نعي أن مسائل حقوق الإنسان في العراق ومشكلة العراقيين المشردين داخليا واللاجئين في بلدان مجاورة وبلدان أخرى مسائل تشغل بال المجتمع الدولي. وتواصل حكومة بلدي اتخاذ تدابير استباقية لمعالجة تلك المسائل معالجة جدية. وبخصوص المشردين داخليا واللاجئين، شجع التحسن في الحالة الأمنية وعمل الحكومة العراقية على توفير بيئة ملائمة لعودة العراقيين المشردين بصورة آمنة وكريمة عددا كبيرا من المشردين على العودة طواعية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن ذلك هو الحل، حيث أن العراق بحاجة إلى قدرات جميع أبنائه وبناته للإسهام في بناء مستقبل بلدنا.

وختاما، فإن العراق بلد حباه الله بثروات طبيعية وبشرية كبيرة. غير أننا مازلنا بحاجة إلى التعاون والدعم الدوليين للسير قدما نحو مستقبل يسوده الاستقرار والسلام والرخاء. وسيكون وجود عراق ديمقراطي وذي سيادة يعيش في سلام وأمن مع شعبه وجيرانه عاملا إيجابيا في استقرار منطقتنا وأمنها وسيكون له أثر إيجابي على العلاقات العربية والدولية للعراق، مع إسهام العراق باعتباره عضوا مسؤولا وشرعيا في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد غلبرت باليباسيكا بوكينيا، نائب رئيس أوغندا.

السيد بوكينيا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الرئيس بايدن على تنظيمه وترؤسه لهذه الجلسة الرفيعة المستوى. كما أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية، وكذلك وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري على بيانه الجيد.

إن القرارات ١٩٥٦ (٢٠١٠) و ١٩٥٧ (٢٠١٠) و ١٩٥٨ (٢٠١٠) التي اتخذها مجلس الأمن اليوم تمثل علامة فارقة لمستقبل العراق. وأوغندا مقتنعة بأن استقرار العراق ورخاءه مستقبلا يكمنان في تولي حكومته وشعبه كامل المسؤولية عن مصيرهما. وتؤكد هذه القرارات استعداد العراق للاضطلاع بالمسؤولية عن شؤونه. وترحب أوغندا بالتقدم الذي أحرزه العراق في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية على الرغم من التحديات الكثيرة. وهذا التقدم لم يكن ليتحقق لولا الشجاعة الفذة للشعب العراقي وقدرته غير العادية على الصمود، يدعمه في ذلك شركاؤه الدوليون. وتضطلع الولايات المتحدة بدور رئيسي في تلك الجهود.

ونشيد بقادة العراق السياسيين وشعبه لتغلبهم على خلافاتهم السياسية والتوصل إلى اتفاق شامل لتقاسم السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الأهمية بمكان أن يشكل رئيس الوزراء حكومة على وجه السرعة. وسييسر ذلك التلاحم الوطني ويعزز الحكم الديمقراطي، وهما أمران ضروريان لاستقرار العراق وأمنه ورخائه.

ونتائج جلسة اليوم هي شهادة واضحة على استعادة العراق لمكانته الدولية التي كان يحظى بها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وتحيي أوغندا العراق على التقدم المحرز في وضع ترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق وللمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، والتي ينتظر أن تدخل حيز النفاذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة بثبات على حل جميع المسائل المعلقة خلال فترة التمديد الأخيرة هذه.

وبخصوص أسلحة الدمار الشامل، ترحب أوغندا بالتقدم الذي أحرزه العراق في الامتثال لالتزاماته في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. ونحث العراق على التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشامل الخاص به وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونثني على حكومة العراق لالتزامها بالانتهاء من إعداد ترتيبات لتوفير التمويل الملائم للتعويضات بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء.

لا تزال هناك تحديات سيتعين على العراق التصدي لها، بدعم المجتمع الدولي، بغية توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن. وتشمل تلك التحديات مواجهة التهديدات المتمثلة في انعدام الأمن والهجمات الإرهابية وكفالة العودة الآمنة للاجئين وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا وتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها.

ومن الضروري أن يعمل قادة العراق معا لدى التصدي للتحديات المتبقية لكفالة الاستقرار السياسي والسلام والتنمية. ونرحب بتحسن العلاقات الثنائية والإقليمية لأننا مقتنعون أن استقرار العراق يرتبط بالاستقرار الإقليمي. ولذلك نشجع العراق على تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة، على أساس الرغبة المشتركة في الاستجابة للشواغل الأمنية وتعزيز التعاون الاقتصادي.

ويبرز الإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم التقدم الذي حققته الحكومة والشعب العراقيين في الاضطلاع بالمسؤولية عن استقرار وتنمية بلدهما. وسيظل العراق في حاجة إلى الدعم الدولي. ولذلك نناشد الشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي مواءمة دعمهم مع أولويات العراق وبرامجه، ولا سيما في مجال بناء قدرات مؤسساته الوطنية.

وفي الختام، تشيد أوغندا بالممثل الخاص للأمين العام وموظفي بعثة الأمم المتحدة في العراق على عملهم المهم. ونشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على قيادته لصياغة مشاريع القرارات والبيان الرئاسي (S/PRST/2010/27) التي اعتمدناها للتو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد داوتوغلو، وزير خارجية تركيا.

السيد داوتوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أخذ لحظة لأقول بضع كلمات نعيا للسفير ريتشارد هولبروك. كان ديك رجل سلام. وسيذكر لأنه لم يقبل مطلقا الرفض ردا في أوقات الأزمات ولتوفيره الحلول السلمية عندما كان يبدو أن كل الجهود قد أخفقت. نحن ننعي صانع سلام بارع ورجل دولة بحق وصديقا مخلصا. ونسأل الله أن يتغمده برحمته.

أود أن أشكر الولايات المتحدة الأمريكية على عقد هذه الجلسة التي تأتي في وقتها ونائب الرئيس بايدن والأمين العام ووزير الخارجية زيباري على تعليقاتهم المهمة.

نجتمع اليوم في فترة من التحول العالمي. والتاريخ يعلمنا أن فترات التغيير العميق صعبة دائما ونادرا ما تكون مرتبة، والفترة الحالية ليست استثناء. هناك تيارات تغيير قوية وديناميية جديدة يمكن الشعور بها في الشؤون الدولية. وبينما تتكشف الحقائق السائدة لهذا العصر الجديد ببطء لكن بخطى أكيدة، تزداد الحاجة إلى تعزيز استعادة النظام الإقليمي والدولي وضوحا. واستهدفت جهود تركيا أيضا، خلال فترة ولايتها في مجلس الأمن، عند معالجتها للمسائل الكثيرة المدرجة في جدول أعمال المجلس، معالجة هذه الحتمية الكبرى.

واليوم، فإن الحاجة الملحة لاستعادة النظام لا تزال قائمة بالنسبة لمنطقتنا كما هي في حالة العراق. بعد عقود من الاضطرابات والصراع والمعاناة، يشهد العراق اليوم مرحلة حاسمة. التوقعات مشرقة والتحديات كثيرة. ويمكن لقادة العراق الآن، باغتنام الفرصة واتخاذ الخيارات الصائبة، إجراء القطيعة مع الصراعات الداخلية التي كانت قائمة في الماضي وتشكيل مستقبل مزدهر معا. وبعد اضطرابات كثيرة، يسعدنا أن نرى اليوم أن العراقيين، من جميع أطياف المجتمع، يتحدون مرة أخرى ويعملون مع بعضهم البعض من خلال وسائل سلمية وديمقراطية للاضطلاع بمصيرهم المشترك وليرسموا معا مستقبلا خاليا من القمع والخوف والعوز. ذلك هو مستقبل العراق ومستقبل منطقتنا.

وإذ نتحرك قدما، ستظل المفاهيم السياسية الأساسية مثل الشمولية والمصالحة الوطنية والشراكة لبنات مهمة لكفالة إطار سياسي تترسخ فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون بصورة لا رجعة فيها. ومن ناحية أخرى، فإن تغيير التصورات واللغة السياسية في العراق من تلك القائمة على العرقية والدين إلى أخرى تحددها الأحزاب والتكتلات السياسية مهم أيضا. وهذا التغيير الكبير لن يساعد في الابتعاد عن اللغة الطنانة الانقسامية المتأصلة فحسب بل وفي إعادة تنظيم الخطاب السياسي في إطار أكثر ديمقراطية.

كانت الانتخابات التشريعية في ٧ آذار/مارس إنجازا تاريخيا لجهود إرساء الديمقراطية وبسط الاستقرار في العراق. ورغم خطر الهجمات الإرهابية، أقبل الشعب العراقي على المشاركة في الانتخابات بنسبة مرتفعة. إن تصميم الشعب العراقي على الاضطلاع بملكية بلده عن طريق الإعراب عن إرادته الديمقراطية يستحق الإشادة. ونعتقد أن نتائج الانتخابات تمثل بوضوح الإرادة السيادية للشعب العراقي وآماله في عراق موحد وقوي وديمقراطي.

وأتوقف هنا لأشيد بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد على تأييدنا الكامل للأمين العام والأمم المتحدة والبعثة والممثل الخاص ميلكرت. وأشيد بهم على شجاعتهم وعملهم الرائع.

لقد بينت نتائج الانتخابات أيضا رغبة الناخبين في عملية ديمقراطية في العراق. وبغية جعل التقدم السياسي في العراق لا رجعة فيه، من المهم أن يستجيب كل قادة العراق للرغبة الجلية في تشكيل حكومة عريضة القاعدة. وترحب تركيا بتوصل الجماعات السياسية العراقية إلى اتفاق بشأن دفع العملية السياسية قدما. ونأسف بشدة أن العراق اضطر لمواجهة مأزق سياسي استمر ثمانية أشهر تأخر فيها تنفيذ البرامج الاقتصادية وبرامج التعمير الشامل التي طال انتظارها، والتي ينبغي أن تهدف إلى تخفيف المشاكل اليومية للشعب العراقي.

ومن المهم الآن إكمال العملية السياسية بتشكيل حكومة شراكة وطنية فعالة وتمثيلية وديمقراطية تقوم على اتفاقات تقاسم السلطة، مع التقيد التام بالاتفاق السياسي الذي توصلت إليه الجماعات السياسية العراقية. ونأمل في إمكان تشكيل هذه الحكومة قريبا. وخلال تلك العملية الحساسة، قمت بزيارة أربيل وبغداد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وعملنا بجد مع كل القادة في العراق لتشجيع الزعماء السياسيين على تسوية خلافاتهم والتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يسرع العملية السياسية. ونرحب بانعقاد البرلمان العراقي بعد زيارتي بأربعة أيام وبعد اجتماعات المصالحة الوطنية في أربيل .

إن موقف تركيا تجاه العملية السياسية العراقية كان واضحا دائما. ترى تركيا أنه ينبغي أن تشترك جميع أطياف المجتمع العراقي في العملية السياسية وفي حوار سياسي شامل، لمتابعة جهد متسق لإيجاد حلول عادلة ومنصفة وتوافقية للتحديات التي يواجهها العراق في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق المصالحة الوطنية.

هناك تحديات مهمة تنتظر الحكومة المقبلة في العراق، مثل إحصاء السكان والحدود الداخلية المتنازع عليها وقوانين النفط وتقاسم الدخل والتعديلات الدستورية، إلخ. وتشمل تلك التحديات جميع أطياف المجتمع العراقي بصرف النظر عن انتماءاتها العرقية أو الطائفية أو الدينية. ولذلك تتطلب التسوية السلمية لهذه المسائل توافقا في الآراء على الصعيد الوطني. ومن غير المرجح أن يكون تأمين هذا التوافق سهلا. لكن هذه الحلول ستكون فرصة تنفيذها أكبر بمجرد التوصل

إليها. وتقف تركيا على أهبة الاستعداد للعمل مع الحكومة العراقية الجديدة للمساعدة بكل الطرق الممكنة في التصدي للتحديات الماثلة أمام الشعب العراقي.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن العنف تراجع بدرجة كبيرة في الأشهر الأخيرة. وتضطلع قوات الأمن الوطنية للعراق بالمسؤولية عن الأمن في جميع أنحاء البلد. وينبغي تعزيز جهود إعادة بناء قوات الأمن. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم العراق في زيادة كفاء أفراده الذين يرتدون الزي الرسمي. ونواصل تدريب وتعليم أفراد قوات الأمن العراقية وتقديم المشورة لها.

بعد حربين كبيرتين وسنوات من انعدام الاستقرار، قطع العراق شوطا طويلا للانضمام إلى أسرة الدول كشريك مسؤول وتام السيادة. إن الانجازات التي تحققت حتى الآن رائعة ومشجعة. لذلك قد آن الأوان كي يعود العراق بشكل كامل إلى الصف. وفي هذا السياق، نرحب بحرارة بالقرارات التي اتخذت اليوم، القرارات ١٩٥٦ (٢٠١٠) و ١٩٥٧ (٢٠١٠) و ١٩٥٨ (٢٠١٠). فبموجب هذه القرارات، يقطع العراق خطوات كبيرة ليصبح دولة لم تعد خاضعة للفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤكد أنه لا تزال هناك بعض المهام التي يتعين الوفاء بها. ولا يزال يتعين على العراق، بصفة خاصة، معالجة مسائل مثل ترسيم الحدود والتعويضات والأشخاص المفقودين والمحفوظات المتعلقة بغزو صدام للكويت. ونحن على ثقة بأن العراق سيكون على مستوى التحدي تماما.

وتركيا، من جانبها، يسعدها أن تكون قادرة على الإدلاء بصوتها للإقرار بمنجزات العراق ولرفع القيود المفروضة منذ وقت طويل أكثر مما ينبغي.

وذلك إنجاز كبير للعراق ونحن نشيد بالحكومة العراقية على العمل الشاق الذي اضطلعت به حتى الآن. وبالمضي قُدُما نثق بأن الحكومة العراقية الجديدة ستواصل اتخاذ الإجراءات الضرورية بغية إرساء الاستقرار داخل حدودها والعمل مع الجهات الإقليمية والدولية لزيادة تعزيز الأمن على نطاق واسع.

وبفضل هذه الجلسة، والقرارات التي اتخذناها، والبيان الرئاسي الذي اعتمدناه، وبياناتنا الوطنية فإننا نطوي أساسا فصلا حزينا ولكن مؤقتا في تاريخ العراق ونبدأ حقبة جديدة مليئة بالأمل والوعد بالخير. وبمعنى من المعاني، نشاهد العودة المشروعة للعراق إلى مركزه السابق بوصفه دولة عضوا كاملة السيادة في مجتمع الأمم. وذلك تطور طيب تجب الإشادة به.

وتركيا، بوصفها الدولة الجارة الوحيدة للعراق حول هذه الطاولة، لها أواصر قوية وعميقة الجذور بالعراق. ومصيرانا قد ارتبطا دائما كلٌ منهما بالآخر وسيستمران أبدا في كونهما مترابطين. ومن الأكيد أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة قائمة أمام العراق ومنطقتنا، التي شاهدت ما يكفي من الحروب والاضطرابات. ولكن العراق لن يكون الوحيد في مواجهة هذه التحديات.

إن استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية حيوية لاستقرار وأمن منطقتنا والمجتمع الدولي. ولذلك، نحن سعداء بملاحظة خطوات العراق الواسعة لتصبح بلدا آمنا ومستقرا ومزدهرا وديمقراطيا.

ستواصل تركيا دعمها للعراق في أوقات الشدة والرخاء. فالبديل لذلك ليس غير معقول فحسب، بل غير ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن وزير خارجية البوسنة والهرسك، معالي السيد سفين الكالاج، إلى أخذ الكلمة.

السيد الكالاج (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم ورئاسة

هذه الجلسة الرفيعة المستوى البالغة الأهمية المكرسة لمستقبل العراق والشعب العراقي. دعوني أعرب أيضا عن شكري للأمين العام على تقريره القيّم (S/2010/606) وإحاطته بشأن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق وأيضا لوزير خارجية العراق، الوزير زيباري، على بيانه.

إذ أتكلم عن موضوع اليوم، وكمثال على الإنجاز الإيجابي في إحلال السلام والاستقرار، اسمحوا لي بأن أشيد بدور الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع في إحلال السلام والاستقرار في بلدي، البوسنة والهرسك، في ١٩٩٥. واليوم، البوسنة والهرسك عضو غير دائم العضوية في مجلس الأمن، وتذكرنا اليوم للموت المبكر للسفير ريتشارد هولبروك – مهندس اتفاقات دايتون – باريس للسلام – جزء من تركة السفير هولبروك.

ويسر البوسنة والهرسك أن تنوه بالتحسن الكبير في الحالة الكلية في العراق. لقد تعززت المؤسسات العراقية على الرغم من جميع الصعوبات والتحديات الماثلة في الميدان. ونقل ملكية القطاع الأمني مؤخرا إلى القوات العراقية إنجاز هام جدا لمزيد من تعزيز سيادة العراق واستقراره.

بيد أن القلق ما زال ينتابنا حول الحالة الأمنية في العراق، وندين بقوة الهجمات المميتة المنسقة التي حدثت مؤخرا واستهدفت مجتمعات محلية دينية كثيرة. ونود أن نؤكد على أنه لا يمكن للمرء أن يضمن أمن أي مجتمعات محلية محددة إلا بتوفير الأمن لكل مواطن عراقي. ولذلك، تحث البوسنة والهرسك جميع الجهات الفاعلة في العراق، الوطنية والدولية، على مضاعفة جهودها في ميدان حماية المدنيين وعلى تقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى العدالة.

نظم العراق هذه السنة، بمساعدة المجتمع الدولي، انتخابات ناجحة، ويسرنا أن نعْلم أن القادة السياسيين العراقيين على وشك تشكيل حكومتهم التي ستوفر زخما جديدا ومشجعا. إن التقدم الحقيقي في هذا الصدد سيساعد في وضع البلد على الطريق صوب الديمقراطية والمصالحة الوطنية والاستقرار على الأمد الطويل، وأيضا على طريق تحسين الحالة الأمنية.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالشعب العراقي، على قوته وشجاعته وتصميمه الحازم على بناء بلد ديمقراطي ومتحد على الرغم من المعاناة الهائلة والخسائر الفادحة التي كابدها خلال هذين العقدين الماضيين.

لقد حقق العراق التقدم الكبير في تسوية قضايا الفصل السابع البارزة من الميثاق عن طريق الإيفاء بالالتزامات التي حددت ولاياتها قراراتُ مجلس الأمن. وتحقيقا لهذا الغرض، تؤيد البوسنة والهرسك رفع بعض القيود المفروضة من قِبل مجلس الأمن، مما سيكون من شأنه السماح للعراق باستعادة المركز الدولي الذي شغله قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). ونحن نقيم هذا التأييد على أساس المنجزات التالية.

أولا، أوفى العراق بجميع التزاماته امتثالا للنظم الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح. ووقع العراق أيضا على مدونة سلوك لاهاي ضد انتشار القذائف التسيارية، وانضم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلاوة على ذلك، على الرغم من الفراغ السياسي بسبب عملية تشكيل الحكومة قبل العراق طواعية بتطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات الشاملة حتى يتم البت في التصديق عليها. ونعتقد اعتقادا قويا بأن مجلس الممثلين سيولي الأولوية العليا لتصديقه. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٩٥٧ (٢٠١٠)، مزيلا قيودا قائمة متعلقة بنزع السلاح مفروضة على العراق في القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١).

ثانيا، نشيد بجهود الحكومة العراقية وبالتزامها القوي فيما يتعلق بإغلاق العقود المتبقية في برنامج النفط مقابل الغذاء. لقد حققت الحكومة العراقية التقدم الكبير في هذا الصدد ونحن نؤيد اتخاذ القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠) بإنهاء الأنشطة المتبقية لبرنامج النفط مقابل الغذاء. ويشمل ذلك نقل جميع الأموال المتبقية من الحساب العراقي، الذي فُتح عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، إلى صندوق التنمية للعراق باستثناء الأموال التي ستستعملها الأمم المتحدة للأنشطة المتبقية للبرنامج ولتقديم التعويض للأمم المتحدة.

ثالثا، نرحب بالتقدم صوب وضع ترتيبات تالية لانتقال صندوق التنمية للعراق. ونذكر مجددا أيضا تأييدنا لتمديد صندوق التنمية للعراق وما يتعلق به من الحصانات القانونية. ولذلك نرى أن المتطلب المحدد في الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) سيستمر انطباقه. وسنؤيد القرارات التي ستساعد في كفالة مواصلة استعمال عائدات النفط على نحو شفاف وبطريقة خاضعة للمساءلة، لصالح وفائدة الشعب العراقي.

وفضلا عن ذلك، تمثل هذه التطورات الإيجابية بيئة مشجعة لمزيد من التعاون بين العراق والكويت. وتتوقع البوسنة والهرسك أن يكون وفاء العراق بالتزاماته السارية التي حددت قراراتُ مجلس الأمن ولاياتها، والتي تتعلق بقضايا المواطنين الكويتيين المفقودين والمواطنين من البلدان الأخرى، والأرشيفات الكويتية وحدود العراق البرية والبحرية، لمسائل تحظى بالأولوية بالنسبة إلى البلدين كليهما في الفترة المقبلة. وفي ذلك السياق، نرحب بقوة بالحوار الإقليمي وتطوير العلاقات بين العراق والدول في المنطقة، على أساس الشراكة والتعاون.

وأخيرا، لدى البوسنة والهرسك حساسية قوية إزاء قضية اللاجئين والمشردين داخليا، وتود أن تعيد ذكر أهمية تسوية هذه القضية. وندعو بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق إلى مضاعفة جهودها، بالتنسيق مع الحكومة العراقية، للمساعدة في خلق ظروف تفضي إلى عمليات عودة مأمونة وكريمة، وعلى نحو خاص مستدامة اقتصاديا، للاجئين.

إن استمرار تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمصالحة الوطنية، وحماية حقوق الإنسان وإيجاد فرص عمل جديدة ستساعد يقينا عملية عودة اللاجئين هذه، وستعزز أيضا المؤسسات العراقية والمجتمع العراقي برمته. ولبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق دور أساسي في تقديم المشورة والدعم والمساعدة للشعب والحكومة العراقيين في تحقيق هذا الهدف.

وختاما، أود أن أؤكد على أن البوسنة والهرسك تؤيد تأييدا قويا عمل بعثة الأمم المتحدة وتشيد إشادة قوية بتفاني موظفي البعثة لجلب الاستقرار والازدهار إلى الشعب العراقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيد بول تونغوي، وزير خارجية غابون، إلى أخذ الكلمة.

السيد تونغوي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في العراق. إن وجودكم بيننا، سيدي نائب الرئيس، دليل على الأهمية التي توليها السلطات الأمريكية لمستقبل العراق في وقت يقوم فيه ذلك البلد بعملية مصالحة ونقل المسؤوليات في مجالي الأمن والاقتصاد.

وأرحب أيضا بحضور الأمين العام بيننا هنا اليوم وأشكره على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أهنئ وزير خارجية العراق، السيد زيباري، على بيانه القيّم.

لقد اتسمت الحالة في العراق في السنوات الأخيرة بإحراز تقدم ملحوظ، الأمر الذي يسر بلدي خاصة

فيما يتعلق بتعزيز العملية السياسية والمؤسسية، والنقل النهائي للمسؤوليات في المجالين الاقتصادي والأمني، والتعاون مع الدول الأخرى في المنطقة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أود أن أرحب بالجهود التي تبذلها حكومة وشعب العراق لتعزيز إعادة الإعمار السياسي والمؤسسي لبلدهما، رغم أعمال العنف المتكررة التي أضرت بالبلد في السنوات الأخيرة. وهذه الجهود ملحوظة بصورة خاصة في مجالي الديمقراطية والمصالحة الوطنية.

أما بخصوص تطور الديمقراطية في البلد، يسرنا أن نرى أن الانتخابات الأخيرة قد اتسمت بمشاركة أعداد كبيرة من العراقيين في التصويت، لا سيما النساء، اللواتي أظهرن بمشاركتهن الكثيفة إرادتهن الثابتة للإسهام في مستقبل العراق.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، يرحب بلدي بالاتفاق الذي توصلت إليه الأحزاب السياسية بشأن تقاسم السلطة، وأدى إلى الإجماع على استمرار السيد نوري المالكي رئيسا للوزراء. ونحن على اقتناع بأن المشاورات الحالية ستتوج عما قريب بتشكيل حكومة جديدة.

إن الطموح المشروع الذي أعربت عنه السلطات العراقية في رؤية بلدها يقوم مرة أخرى بدور في إطار مجتمع الدول لن يكون فعالا إلا إذا اضطلع العراق بمسؤولياته الكاملة بوصفه دولة ذات سيادة. ومن هذا المنظور أرحب بقرار تقليص قوات الأمم المتحدة في العراق في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠. فقد أتاح هذا القرار نقل المسؤولية عن الأمن في العراق إلى القوات المسلحة العراقية.

وفيما يتعلق بمالية العراق، يسر بلدي أن يرى المجلس يتخذ اليوم قرارا يمدد ولاية الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق تنمية العراق. ويحدونا الأمل في أن يمكن هذا الترتيب المحدد العراق من الاضطلاع بالمسؤولية عن إدارة تلك الصناديق على أساس خطة العمل التي قدمها إلى المجلس في نيسان/أبريل الماضي.

أما بخصوص إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن بلدي يشجع الحكومة العراقية على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسوية خطابات الاعتماد.

إن مستقبل العراق المستقر والمزدهر يعني أيضا تعزيز تعاونه مع بلدان المنطقة. ولذا، ندعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتطبيع علاقاتها مع جيرانها، بما في ذلك الكويت.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإشادة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وينبغي الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في تطور الحالة في العراق. ويهيب بلدي بالمجتمع الدولي أن يستمر في بذل جهوده التضامنية فيما يتعلق بحكومة العراق وشعبه. وبناء على ذلك، أنا سعيد أن يراعي البيان الرئاسي الذي اعتمد حديثا (PRST/2010/27) تلك الشواغل الجدية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فيرا مشادو، نائبة وزير الشؤون السياسية في وزارة العلاقات الخارجية في البرازيل.

السيدة مشادو (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على بيانكم وأشكر الأمين العام، بان كي – مون ووزير خارجية جمهورية العراق، السيد هوشيار زيباري، على بيانيهما.

وأود أيضا أن أشيد بالولايات المتحدة على مبادرتها بعقد هذه الجلسة أثناء رئاستها، مما يتيح لأعضاء المجلس تقييم الحالة في العراق واستكمال تقييمهم لها. ونحن ممتنون على الدعوة التي وجهت إلى نائب الرئيس البرازيلي، ألينكار، الذي لم يتمكن من الحضور.

لقد أحرز العراق، في السنوات الأخيرة، تقدما نحو تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحسين الأمن والنظام العام. ونشيد بالحكومة العراقية على إجراء انتخابات ناجحة في آذار/مارس الماضي ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الشهر الماضي لتشكيل حكومة شراكة وطنية. ويحدونا الأمل في أن يتمكن جميع القادة السياسيين من كفالة تشكيل حكومة وحدة وطنية واسعة القاعدة. وندرك الدور الهام الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في هذه العملية ونتوقع منها أن تستمر في تقديم المساعدة إلى الحكومة العراقية، على النحو الوارد في ولاية البعثة. ومن شأن هذه الإنجازات أن تساعد في معالجة استمرار هشاشة الحالة الأمنية في العراق والتصدي للمحاولات المتكررة لزعزعة استقرار هذا البلد المتعدد الأعراق والمتنوع دينيا.

إن البرازيل تدين بقوة جميع أشكال العنف، بما في ذلك الإرهاب. ويجب مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. ومع ذلك، لا يمكن مكافحة الإرهاب على حساب احترام حقوق الإنسان.

يجب أن نقر بالشجاعة والصمود اللذين واجه بهما الشعب العراقي الكثير من المعاناة منذ عام ٢٠٠٣. وتشجب البرازيل جميع انتهاكات حقوق الإنسان وموت الآلاف من المدنيين في العراق. ورغم ذلك، نثق بقدرة العراقيين على النهوض كدولة تتمتع بالاستقرار والسلام والازدهار.

وأود أن أشارك أعضاء المجلس الآخرين الاعتراف بأهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوأها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). ويتسق ذلك الرأي مع التقدم الذي أحرزه البلد حتى الآن في عدة مجالات، وبخاصة في مجالي الأمن والمؤسسات الحكومية.

وهو يتسق أيضا مع موقف البرازيل الثابت الذي مفاده أنه ينبغي للعراقيين أنفسهم أن يقرروا مستقبل العراق. ولقد أكدنا دائما على ضرورة احترام استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه احتراما تاما. وقد أعربت البرازيل عن أسفها الشديد للعمل العسكري في عام ٢٠٠٣، وبخاصة أنه جرى استخدام القوة بدون إذن صريح من هذا المجلس. وبعد أن وقع التدخل، أعربت البرازيل عن رأيها بكل وضوح بأنه ينبغي للشعب العراقي أن يمسك تماماً بزمام شؤونه بنفسه في أقرب وقت ممكن.

إن التجربة الأليمة للحرب في العراق ينبغي أن تفضي بالمجتمع الدولي إلى التأمل في أهمية التمسك بميثاق الأمم المتحدة عند التفكير في العمل العسكري واللجوء إلى تدابير الفصل السابع.

لقد حان الوقت لإنهاء التدابير المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق بصورة رسمية، مثل برنامج النفط مقابل الغذاء والقيود المفروضة على الأنشطة النووية للأغراض المدنية، وبذلك نمهد الطريق لتطبيع علاقات العراق مع الأمم المتحدة وإعادة إدماجه بشكل تام في أسرة الأمم.

أما بشأن مسألة نزع السلاح، فإننا نرحب بانضمام العراق إلى المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة، لا سيما معاهدة الأسلحة الكيميائية، وكذلك قراره بالسعي للحصول على الموافقة البرلمانية بخصوص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن تطبيع علاقات العراق مع جميع جيرانه، لا سيما الكويت، مسألة أساسية. وتوفير الأمن في العراق أحد ركائز الاستقرار في الشرق الأوسط. وعندما يتحسن الأمن بصورة كافية، علينا أيضا أن نكفل العودة الآمنة للاجئين العراقيين. ووفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، هناك ما يزيد عن ٤,٧ مليون عراقي مشردين منذ آذار/مارس ٢٠٠٣.

ونرحب بتعيين أول سفير عراقي لدى الكويت في أوائل هذا العام منذ عام ١٩٩٠ وبالمبادرات الثنائية الواعدة الأخرى. وهناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به بخصوص إعادة أو عودة جميع الأشخاص الكويتيين المفقودين أو رفاتهم. وهناك أيضا مسائل لم تحل بالكامل فيما يتعلق بترسيم الحدود الكويتية، إلى جانب القضايا الأخرى المتصلة بالممتلكات والتعويضات. ونلاحظ الالتزام الذي أعربت عنه الحكومة في وقت سابق في ذلك الصدد ونتوقع من الحكومة الجديدة أن تتصرف وفقا لذلك.

ويجب على المجتمع الدولي أن يستمر في دعم العراق في هذه المرحلة الحرجة من أجل استقلاله وسيادته واستقراره. وستكون البرازيل عما قريب أول بلد في أمريكا اللاتينية يقوم بإعادة فتح سفارته في بغداد، ونتطلع إلى تعزيز تعاوننا مع العراق، مما يدلل على التزامنا المستمر باستقرار المنطقة وبتقدم البلد.

وتؤكد البرازيل مجدداً ثقتها في الشعب والحكومة العراقيين وفي قدرتهما على بناء بلد مزدهر ومسالم وديمقراطي.

وتستطيع الأمم المتحدة أن تواصل الإسهام في تيسير الحوار، وتخفيف التوترات، وتسوية الخلافات بين القوى السياسية العراقية. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وللممثل الخاص أد ميلكرت. بيد أن البعثة لن تستطيع الاضطلاع بالدور الذي يتوقعه منها المجلس إلا إذا أتيحت لها الوسائل والموارد الكافية، بما في ذلك ما يتعلق بسلامتها وأمنها. وينبغي النظر في إمكانية إتاحة حساب خاص للبعثة.

لقد قطع العراق مشواراً طويلاً في الطريق نحو الاستقرار والازدهار. ويجب أن يستعيد مكانه المستحق في المجتمع الدولي. إن استقرار العراق ووحدته يصبان في مصلحة السلم والأمن في المنطقة وما وراءها على المدى الطويل. ولا يمكن تحقيق استدامة استقرار العراق إلا من خلال تنميته اجتماعياً واقتصادياً. ويجب علينا جميعاً أن نتعلم الدروس من التاريخ وأن نواصل التعاون مع العراق لكفالة بلوغ هذه الأهداف المشتركة.

ولا يمكنني أن أختم بياني قبل أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على تذكيركم بالمناقب الفريدة لمواطني سيرجيو فييرا دي ميلو وإسهاماته في السلام العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد يوهانس كيرلا، نائب وزير خارجية النمسا.

السيد كيرلا (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، في البداية، بأن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتعازي العميقة في وفاة السفير ريتشارد هولبروك. سنتذكره على وجه الخصوص لإسهاماته في استقرار جنوب شرق أوروبا، وإسهاماته مؤخراً من أجل السلام والأمن والمصالحة في أفغانستان.

ونود أن نشكر الولايات المتحدة على عقدها هذه المناقشة في لحظة حاسمة من العملية الديمقراطية في العراق. كما أود أن أعرب للأمين العام عن تقدير النمسا العميق للالتزام الرائع الذي أبدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ويمثل اليوم أيضاً معلماً بارزاً في عودة العراق إلى مركزه المستحق في المجتمع الدولي. وقد صوتت النمسا، بصفتها عضوا بهذا المجلس عام ١٩٩١، مؤيدة لعدد من التدابير التي أنهيناها اليوم. وتؤيد النمسا هذه الخطوة اعترافاً منها بالتقدم الذي أحرزه العراق، ودعماً لإعادة البناء والتنمية الاقتصادية لصالح شعبه. وأخيراً وليس آخراً، نحن نفعل ذلك ليكون تشجيعاً قوياً للحكومة المقبلة على الوفاء بالواجبات المعلقة بموجب الفصل السابع.

في عام ١٩٩١، أيدت النمسا القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) على افتراض أن الإجراءات المطلوبة من العراق تمثل خطوات أولى نحو هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ لإيصالها إلى الشرق الأوسط. واليوم، لا يزال هذا الهدف له نفس القدر من الأهمية. وعلى ضوء التزام العراق بعدم الانتشار ونزع السلاح، نأمل أن يتم قريبا التصديق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتبعه التصديق عليه في أقرب وقت ممكن. كما نتوقع استمرار تدمير الأسلحة الكيميائية بوتيرة صارمة.

ونحن إذ نقترب من الذكرى السنوية العشرين لتحرير الكويت، نتطلع إلى العراق ليبدي عزماً جديداً على إقامة شراكة جديدة مع الكويت أساسها الثقة المتبادلة. وبما أن أمن الحدود أمر بالغ الأهمية في بناء الثقة بين الجيران، ينبغي ألا تكون هناك أي ظلال من الشك بشأن القبول بحرمة الحدود المشتركة وطابعها النهائي. لذا، نحن نحث العراق على إعادة تأكيد التزامه بالقرار ٨٣٣ (١٩٩٣) فيما يتعلق بحدوده البرية والبحرية. كما ينبغي أيضاً تعزيز الجهود لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين، بالإضافة إلى تسوية مسألة إعادة المحفوظات الكويتية الوطنية.

لقد قيل الكثير اليوم عن التغييرات الأساسية التي شهدناها في العراق، ذلك البلد الذي ندعم بشدة أمن مستقبله وازدهاره بقدر ما نعجب بتعددية تقاليده، وتاريخه المجيد بوصفه مهداً للحضارات. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات ملحة تتطلب قيادة حازمة.

كما أشار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، هناك حاجة ملحة لتشكيل حكومة مستقرة وذات صفة تمثيلية، تكون قادرة على إعادة تكريس نفسها للسعي لتحقيق المصالحة الوطنية. وستكون هذه الحكومة ضرورية للاستجابة لتطلعات كل العراقيين – بغض النظر عن العقيدة أو العرق – ولاحترام حقوقهم وحمايتها وتعزيزها.

ونأمل أن نرى تصميماً متجدداً من جانب الحكومة الاتحادية وقيادة إقليم كردستان العراق على التوصل إلى تسوية بشأن الحدود والصلاحيات، فضلاً عن توزيع العائدات، بما فيها عائدات الموارد الهيدروكربونية. وتشجع النمسا استمرار جهود بعثة الأمم المتحدة في بناء الثقة بين العرب والأكراد في الشمال، لا سيما بتيسير الحوار بشأن صون الحقوق اللغوية، وحقوق المعتقلين وتسوية المنازعات على الملكية.

وتدين النمسا كل الهجمات العشوائية على المدنيين، وتعرب مجدداً عن قلقها العميق بسبب الهجمات التي تعرضت لها مؤخراً الأقليات الدينية، بما في ذلك أماكن عبادة مسيحية وإسلامية. ونحث الحكومة العراقية على تقديم مرتكبي تلك الهجمات إلى العدالة، وكفالة الحماية الكافية لكل العراقيين وقدرتهم على ممارسة شعائرهم الدينية في سلام وكرامة.

كما يساور النمسا القلق بشأن ما جرى الإبلاغ عنه من حوادث المضايقات والتخويف التي تعرض لها الأشخاص المشردون داخلياً في كركوك، بما في ذلك التهديد بالإخلاء القسري.

وخلال فترة عضويتنا بمجلس الأمن، شهدنا انخفاضاً ملحوظاً في مستوى العنف، كما شهدنا القوات العراقية وهي تضطلع تدريجياً بمسؤولياتها، والعملية الديمقراطية وهي تترسخ بشكل مطّرد. لقد تحققت تلك المكاسب بصعوبة، وكثيراً ما يتهددها عنف لا يوصف ضد المدنيين. وستواصل النمسا دعم الشعب العراقي في بناء بلد آمن ومستقر

وديمقراطي وموحد ومزدهر بعد انتهاء فترة عضويتها بمجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل مع الحكومة العراقية الجديدة من أجل هذا الهدف، سواء على المستوى الثنائي، أو في إطار الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً، أود أن أؤكد للأمين العام دعم النمسا المستمر للعمل المهم الذي يضطلع به الممثل الخاص أد ميلكرت وكامل فريقه. واسمحوا لي أيضاً بأن أؤكد لكم أن سلامتهما وأمنهما – شأن سائر موظفي الأمم المتحدة – ستظل محل اهتمامنا البالغ جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل أليستر بيرت، وكيل الوزارة البرلماني بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة.

السيد بيرت (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أنا أيضاً بأن أبدأ بتذكر ريتشارد هولبروك. لقد ترأس وزير الخارجية وليام هيغ أمس جلسة الشؤون الخارجية بمجلس العموم، فقدم تعزية قلبية حارة في وفاة السفير هولبروك لأولئك الذين عملوا معه عن كثب. لقد كرمت وستمنستر جهوده التي بذلها طوال حياته من أجل الإنسانية وهي جهود لا تنسى.

يشرفني أن أكون بين ظهرانيكم، وأن أخاطب مجلس الأمن اليوم. أشكر نائب الرئيس بايدن على ترؤسه هذه الجلسة، وعلى تصميمه المستمر على دعم العراق. كما تشيد المملكة المتحدة بالجهد والدعم المستمرين اللذين أبداهما الأمين العام والممثل الخاص في العراق والمنسق الرفيع المستوى للكويت، والأفرقة التابعة لهم.

إن هذا اليوم، كما قيل، يوم مشهود بالنسبة للعراق ولجميع العراقيين. ففي اللحظة التي نتكلم فيها، يعمل القادة العراقيون بجد لإكمال تشكيل الحكومة الجديدة. ومن شأن هذا أن يشكّل مستقبل العراق. وسيواجهون تحديات كثيرة بعد توليهم مهام مناصبهم. بيد أن هذه التحديات ينبغي أن ينظر إليها القادة العراقيون المنتخبون باعتبارها فرصة، بعد عقود من الاضطرابات، لفتح الطريق الصحيح للعراق داخلياً، وإقليمياً، ودولياً. ينبغي أن يكونوا واثقين من أن المجتمع الدولي مستمر في دعم جهود تأسيس سيادة القانون وتحقيق انتقال ناجح وسلمي نحو دولة ديمقراطية وشاملة للجميع ومزدهرة تلبي احتياجات جميع العراقيين.

كنت في العراق في وقت سابق من هذا الشهر، وشاهدت بنفسي الخطوات الواضحة التي خطاها العراق نحو الاستقرار والأمن والازدهار. لقد أكد نجاح الانتخابات في آذار/مارس التقدم السياسي الذي أحرزه العراق خلال السنوات السبع الماضية، وأكد رغبة العراقيين القوية في تشكيل حكومة خاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع، وذات صفة تمثيلية.

وكما تدركون، سيدي الرئيس، لقد كان التقدم المحرز، منذ آذار/مارس في تشكيل الحكومة الجديدة صعباً. لكننا سعداء بأن نهاية هذه العملية باتت تلوح أمامنا. ونثني على الزملاء هنا على إصرارهم على مهامهم، واستمرارهم في الحديث والعمل لتقليص الصعوبات الراهنة. إننا نحث قادة العراق على مواصلة الجهود التي يبذلونها لكفالة مشاركة كل عراقي في الطريقة التي يدار بها البلد. وستستمر الحكومة الجديدة في مواجهة تحديات خطيرة في التعمير الاقتصادي، وسياسة الطاقة، وتطبيع وتنظيم الأمن وتحقيق مكانة العراق في المنطقة. وستكون المصالحة الوطنية ووحدة الهدف لكل التكتلات السياسية في العراق جزءا أساسيا من ذلك، وأحث جميع القيادات العراقية على أن تلتقي بروح التضامن الوطني لإصلاح الروابط بين الطوائف التي تعرضت للتوتر الشديد. ومن الواضح أن الأمم المتحدة ستؤدي دورا هاما لتحقيق ذلك، وبريطانيا على استعداد لتقديم الدعم الكامل لذلك العمل.

غير أننا يجب أن ننظر أيضا إلى التحديات الداخلية الأخرى التي ستواجهها الحكومة العراقية وسيتعين عليها أن

توليها الأولوية. ومع أن التأخير الطويل في تشكيل الحكومة قد أوقف تلك الجهود، فلا بد لي من الإشادة بالأمم المتحدة على تيسير الحوار العربي – الكردي الرامي إلى مناقشة تقاسم الإيرادات والقانون الجديد للمواد الهيدروكربونية والحدود الداخلية المتنازع عليها والمناطق. وأحث الحكومة الجديدة، بروح الثقة، على التصدي لتلك التحديات الداخلية على سبيل الأولوية بدعم الأمم المتحدة، عند الاقتضاء.

وكما شهدت مباشرة أثناء الزيارة التي قمت بها مؤخرا، تستمر الحالة الأمنية في التحسن، ومع ذلك يساورنا القلق حيال استمرار أنشطة الجماعات الإرهابية التي تستهدف وتهدد المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأقليات الضعيفة. وتتحمل الحكومة العراقية الجديدة المسؤولية عن إعلاء قيم العدالة والمساواة والتسامح في جميع حالات العنف ضد الأقليات أو انتهاك حقوق الإنسان. إننا نرحب بدعوة رئيس الوزراء المالكي للقوات المسلحة وقوات الأمن أن تحمي المساجد والكنائس وأماكن العبادة الأخرى. إن جميع أقليات العراق المستضعفة لها الحق في الحياة والعمل والعبادة بسلام وأمن. كما أننا نرحب بالتحقيقات التي تجريها السلطات العراقية، بما في ذلك ما تجريه اللجنة البرلمانية من تحقيقات في الهجمات التي وقعت مؤخرا، ولا سيما تلك التي استهدفت المسيحيين العراقيين الذين يمثلون طائفة مستضعفة بشكل خاص. وعليه، كانت هناك وستستمر التحديات الأمنية، غير أنني أعتقد أن التقدم في الحالة الأمنية، بشكل عام، كان إيجابيا.

إن كل جار من جيران العراق له دور حيوي يؤديه في جعل العراق بلدا مستقرا ومزدهرا. وسيعود دعم الحكومة الجديدة في العراق من قبل جيرانها بالمنفعة المتبادلة، بينما يتحول العراق إلى شريك رئيسي للأصدقاء في المنطقة. ولدى العراق الكثير مما يقدمه تجاريا ويمكن أن يكون حليفا سياسيا هاما، ما دام يعمل بوصفه جارا مسؤولا. وفي هذا السياق، نرحب بتطبيع العلاقات بين سوريا والعراق في وقت سابق من هذا العام.

وكما قلت في البداية، يمثل هذا اليوم تطورا مشهودا للعراق ولجميع العراقيين. ونحن نجتمع هنا اليوم، بشكل أساسي، لننوه بالفرق بين عراق اليوم وعراق التسعينيات. ونحن ندرك حق الإدراك أن العراق له تاريخ طويل مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ومما يسعدنا أن نرى اليوم كيف يمكن للتقدم أن يتحقق عبر العمل الشاق والتصميم والمفاوضات بغية الوفاء بالالتزامات الطويلة الأمد بموجب قرارات اتخذها المجلس. ولكن، بينما نأخذ ذلك في الاعتبار، فإن المجتمع الدولي يتوقع الآن تحقيق تقدم ملموس في العراق خلال العام المقبل، وأن يرى العراقيين وهم يطبعون علاقاتهم مع الكويت، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتسوية المسائل المعلقة بين البلدين، وخاصة فيما يتعلق بالحدود البرية والبحرية. فذلك لن يسمح للبلدين المعنيين بجني فوائد كبيرة فحسب، بل سوف يحقق أيضا المزيد من الاستقرار في المنطقة برمتها.

وأود أن أختتم بياني بالتقدم بالتهاني إلى حكومة العراق، وإلى صديقي معالي وزير الخارجية، وإلى جميع العراقيين على شجاعتهم والتزامهم بتقرير مستقبلهم على أسس السلام والاستقرار والتعاون. إننا نرحب بعودة العراق إلى الإطار الدولي. وندرك اليوم أن العراق يتخذ خطوات هامة في الاتجاه الصحيح في مواجهة العديد من التحديات الكبيرة. ونحث جميع الكتل السياسية الرئيسية في العراق على العمل معا لتوفير الاستقرار للشعب العراقي.

وفي استهلال بيانكم، سيدي، أشرتم إلى المستقبل الإيجابي لشعب العراق، الذي يستحقه بكل جدارة. ونحن نوافقكم في ذلك. والمملكة المتحدة لها علاقة تاريخية ودائمة مع الشعب العراقي، وسوف نظل شريكا وصديقا ثابتا، ومستعدا للمساعدة على بناء مستقبل أكثر إشراقا للعراق بوصفه عضوا محترما في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هيساشي توكوناغا، نائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية في اليابان.

السيد توكوناغا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن الإشادة بالسفير هولبروك. لقد شغل منصب وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ في أواخر السبعينيات، وله العديد من الأصدقاء في اليابان. وقد حظي بالتقدير البالغ.

أود، بادئ ذي بدء، أن أحيي فخامة السيد جوزيف بايدن، نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، على أخذ المبادرة بعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب.

واليوم، يمر العراق بمنعطف حاسم، وتفصله خطوة واحدة عن تشكيل حكومة جديدة. ومن المهم بالنسبة لنا أن نعبر عن دعمنا على المستوى الوزاري للجهود المبذولة من جانب حكومة وشعب العراق لبناء دولتهم ولتحقيق مكانتها الدولية التي تمتعت بها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). إنها فرصة سانحة أيضا لمناقشة الطريقة التي يشارك فيها مجلس الأمن في العراق. وبالنيابة عن حكومة اليابان، يسعدني أن أشاطركم آراء حكومة اليابان بشأن هذه المسائل.

إن الاستقرار السياسي يمثل عاملا هاما للغاية في بناء الدولة في العراق. ويحدونا الأمل أن نرى تشكيل الحكومة في وقت مبكر من خلال عملية شاملة وجامعة، وبمشاركة الشيعة والسنة والأكراد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع تلك الجهود.

ومن الضروري أن تواصل حكومة العراق جهودها لتحسين الحالة الأمنية في الميدان. وقد مثل انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة وتسليم المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة العراقية في آب/أغسطس الماضي خطوتين هامتين. ومنذ ذلك الوقت، تحسنت الحالة الأمنية في العراق عموما. وترحب اليابان بهذا الاتجاه وتأمل أن يستمر.

لقد تغيرت الظروف المحيطة بالعراق بشكل جذري منذ عام ٢٠٠٣، واليابان تدعم تطلعات حكومة العراق إلى تحقيق المكانة الدولية المساوية لمكانة العراق قبل حرب الخليج الأولى. والآن، أجرت العراق انتخابات وطنية بقدراتها الذاتية وأصبحت حاليا دولة ديمقراطية تماما. ولتشجيع العراقيين على مواصلة السير على هذا الطريق، يؤيد بلدي بالكامل القرارات والبيان الرئاسي المعتمد اليوم لإنهاء المسائل المتبقية منذ أيام النظام السابق، واحدة تلو أخرى.

وفي الوقت ذاته، نأمل أن تعمل حكومة العراق الجديدة مع حكومة الكويت على إيجاد الحلول للمسائل العالقة بين البلدين على أساس الثقة المتبادلة.

وتؤمن اليابان أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يواصل دعم جهود بناء السلام في العراق في ظل ملكية الشعب العراقي. وفي هذا السياق، ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تؤدي دورا هاما في تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وفي المساعدة الإنسانية.

وأشرفت اليابان من ناحيتها، على الانتهاء من تنفيذ المساعدة بقيمة ٥ بلايين دولار، التي تعهدت بها في مؤتمر مدريد عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى تخفيف أعباء الديون بقيمة ٦,٧ بلايين دولار. وركزت مساعداتنا على تعمير مصادر الرزق وتحسين حالة الأمن. وتنوي اليابان مواصلة تقديم المساعدات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق. وستعمل حكومة اليابان بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص على التعمير ومشاريع التنمية في العراق لدعم جهود إعادة بناء الاقتصاد.

وأود أن أكرر التأكيد على أهمية الرسالة المشتركة التي يوجهها مجلس الأمن على المستوى الوزاري لتشجيع جهود بناء الدولة في العراق وجهود تحقيق المكانة الدولية التي كان يحظى بها قبل حرب الخليج الأولى. والدعم القوي من

المجتمع الدولي للعراق مهم لكي يستمر على طريق الاستقرار والتنمية. وأود أن أختتم بياني بالتعبير عن تصميم حكومة بلدي على استمرار مشاركتها الفعالة في هذا الجهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تفتح جلسة اليوم لمجلس الأمن صفحة جديدة في التاريخ المعاصر للعراق. لقد اتخذنا للتو ثلاثة قرارات ترفع معظم القيود المفروضة على ذلك البلد بموجب الفصل السابع. وكان هذا ممكنا بفضل العمل المخطط والمشترك الذي قامت به السلطات العراقية مع أعضاء المجلس.

إن العراق يكتسب تدريجيا المكانة الدولية التي كان يتمتع بها قبل آب/أغسطس ١٩٩٠. ونحن نرحب بهذه العملية. ومع ذلك ما زال يتعين على الشعب العراقي القيام بالكثير من العمل من أجل بناء دولة آمنة ومستقرة وموحدة وديمقراطية تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والعيش في سلام ووئام مع جيرانها.

لا يمكن للمرء إلا أن يشعر بالقلق من الحالة الأمنية في العراق. فلم يفتر التهديد الإرهابي. وتنشط الجماعات المسلحة. وتزداد الاحتكاكات العرقية والدينية بصورة دورية. وفي ظل هذه الظروف، من المهم للغاية كفالة أن تكون العملية السياسية عملية مستدامة وذات قاعدة تمثيلية واسعة، فضلا عن التطبيع المستمر للعلاقات بين العراق والدول الأخرى في المنطقة.

يسعدنا أن القوى السياسية العراقية قد حققت اتفاقات بشأن تشكيل أعلى هيئات الحكم لديها. ويتمثل التحدي حاليا في عدم تأخير التشكيل النهائي للحكومة، التي يجب أن تجسد تماما مفهوم الشراكة الوطنية. ومن المهم من الناحية العملية كفالة إسهام الجماعات السياسية والقطاعات العريضة من السكان في عمل السلطات الحاكمة، وإلا ستتعرض للخطر محاولات تطبيع الحالة السياسية الداخلية والمحافظة على السلامة الإقليمية للعراق.

إننا إذ اتخذنا القرارات اليوم، فإننا نود أن نؤكد مرة أخرى أن موقف روسيا بشأن ترتيبات الانسحاب من القيود المفروضة بموجب الجزاءات ما زال ثابتا بدون تغيير. ونؤيد قيام مجلس الأمن بالاستعراض على مراحل لأحكام القرارات ذات الصلة، ورفع الأحكام التي تم تنفيذها أو أصبحت غير ذات صلة. ونحن على استعداد للقيام بمزيد من العمل بشأن تقييم تنفيذ العراق للالتزامات المتبقية على أساس الآلية المنصوص عليها في القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨).

يتوقع المجتمع الدولي أن يصدق العراق على وجه السرعة على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . ويجب أيضا أن يكتمل العمل بشأن مواءمة التشريعات العراقية مع المعايير الدولية فيما يتعلق بضوابط التصدير ومراقبة المواد ذات الاستخدام المزدوج.

يجب على العراق تسوية عدد من المسائل مع الدول المجاورة. إننا إذ نرحب بتحسن العلاقات بين بغداد ودمشق وبالزخم الإيجابي في العلاقات مع الشركاء الإقليميين الآخرين، فإننا ندعو إلى الاحترام غير المشروط للحدود بين العراق والكويت، والاعتراف بالترسيم النهائي لها، والتنفيذ الواضح المعالم لمشروع دعم البنية التحتية للحدود. ويحتاج العراق إلى تعزيز التعاون مع الكويت من أجل تحقيق التقدم النوعي في البحث عن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات. ويستلزم ذلك قيام السلطات العراقية بمزيد من العمل ذي الصلة. يجب الاستمرار في ترجمة الإمكانات الإيجابية السائدة إلى نتائج

ملموسة. ويتسم عمل المنسق الرفيع المستوى، المكلف بولاية إنسانية فحسب، بالفائدة الكاملة والمستمرة.

نظرا لجميع المشاكل القائمة على الساحة السياسية العراقية وانسحاب الوحدات العسكرية الأجنبية، فقد ازداد دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى حد كبير. ونحن نقدر كثيرا الجهود الإنسانية التي تبذلها البعثة في المساعدة على إنشاء وكالات الحكومة، ومسائل الحدود الداخلية، وإشراك الدول المجاورة للعراق بصورة بناءة في عملية التسوية. ونحن نتطلع إلى مزيد من العمل الفعال للبعثة، في نطاق ولايتها، مع قادة الكتل البرلمانية من أجل الاتفاق على التعديلات المستقبلية في دستور البلد. ومن المهم ضمان تقديم المساعدة الفنية للعملية الانتخابية في المستقبل والتعداد القادم للسكان.

سيكون من المستحيل التصدي لجميع تلك التحديات بدون توفير الأمن الملائم لأفراد البعثة. ويقع قدر كبير من المسؤولية عن ذلك على عاتق السلطات العراقية؛ ونحن، من جانبنا، مستعدون لمواصلة مساعدة العراق على مواجهة التحديات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن سعادة السيد لي باو دونغ، الممثل الدائم للصين إلى أخذ الكلمة.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بناء على مبادرة من الولايات المتحدة. ويسرني جدا أن أرى نائب الرئيس بايدن يترأس شخصيا جلسة اليوم.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية ووزير الخارجية زيباري على بيانه.

أود أن أبدي الملاحظات التالية. أولا، يوشك العراق على الدخول في فترة حرجة في تطوره. على الرغم من أن التحديات العميقة كثيرة، فإن الحالة العامة في العراق آخذة في الاستقرار. ولدى المجتمع الدولي ثقة متزايدة بمستقبل العراق. ونثني على الحكومة العراقية والشعب العراقي لما بذلاه من جهود في هذا الصدد، ونؤيد الشعب العراقي في تحديده مستقبل بلده بشكل مستقل. وتأمل الصين أن تعمل جميع الأطراف في العراق على تعزيز المصالحة الوطنية من خلال الحوار السياسي والتشاور، والسعي لتشكيل حكومة جديدة على وجه السرعة وتيسير أدائها الفعال.

ثانيا، الآن وبعد أن طويت صفحة جديدة من تاريخ العراق، نحن نتفهم ونؤيد تطلعات العراق لاستكمال إعادة إدماجه في المجتمع الدولي. وترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن قرارات رفع الجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف والأنشطة النووية المدنية، وإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء وإعداد الترتيبات المناسبة لصندوق تنمية العراق. ويحدونا الأمل في أن العراق سيغتنم هذه الفرصة لتسريع عملية إعادة الإعمار السلمية ليصبح بذلك قوة فاعلة في صون السلام والاستقرار في المنطقة والإسهام في التنمية المشتركة إلى جانب البلدان الأخرى.

ثالثا، لا يزال العراق يواجه حالة أمنية معقدة. وتدين الصين الهجمات الإرهابية الأخيرة في البلد. ونحن نؤيد حكومة العراق وشعبه في جهودهما الرامية إلى المحافظة على الأمن الوطني. ونأمل أن نرى تعزيزا حسن التوقيت لقوات الأمن العراقية لتضطلع بمسؤولية المحافظة على الأمن الوطني على أتم وجه في أقرب وقت ممكن. وتشجع الصين العراق على تعزيز الحوار والتعاون مع جيرانه في المنطقة وإيجاد الحلول المناسبة للمسائل المعلقة في مسعى مشترك لصون السلام والاستقرار الوطنيين.

رابعا، تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دورا هاما في العملية السياسية وإعادة إعمار العراق

سلميا. والصين ممتنة للبعثة. ونأمل أن نرى استمرار التعاون الفعال بين البعثة وحكومة العراق. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير فعالة لتهيئة البيئة الآمنة اللازمة لعمليات البعثة وضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مورغان سوتومايور، نائبة الممثل الدائم للمكسيك.

السيدة مورغان سوتومايور (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن العراق. ونتشرف كثيرا بترؤسكم شخصيا المناقشة وبحضور الأمين العام، ووزير الخارجية زيباري.

إن اتخاذ ثلاثة قرارات تنهي القيود المفروضة على العراق بموجب الفصل السابع من الميثاق، ويعود بعضها إلى ٢٠ سنة خلت، ورسالة التأييد الهامة الواردة في البيان الرئاسي (S/PRST/2010/27) الذي اعتمد صباح اليوم، يؤكدان استعادة العراق لمكانته في مجتمع الأمم ورفض التهديدات للسلام التي اتسم بها النظام السابق.

لم يكن الطريق إلى هذه النقطة سهلة. إن عضوية المكسيك في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والعضوية التي ستنتهي في غضون أيام قليلة تجسدان التزامنا العميق بسيادة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. والعراق مثال واضح على ذلك. وفي ذلك الوقت، أدانت المكسيك، شأنها شأن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عدم امتثال النظام العراقي السابق لالتزاماته الدولية في مجال نزع السلاح.

وفي عام ٢٠٠٢، عندما بلغت التوترات إزاء العراق ذروتها، أيدنا عملاً لمجلس الأمن من مرحلتين، إذ أنشأت المرحلة الأولى النظام المنقح للتفتيش، وبناء على ذلك اتُخذ قرار لتحديد ما إذا كان عدم الامتثال يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وأيدت المكسيك دوماً الحاجة إلى بذل الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق حل شامل وسلمي ونهائي للمسألة. وفي عام ٢٠٠٣، بعدما بدأ التدخل العسكري، بات واضحاً أنه تعيّن علينا أن نواجه الحالة الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق، متحمّلين مسؤوليتنا الجماعية.

والاختلافات التي منعت مجلس الأمن من السعي إلى نزع السلاح سلمياً في العراق لم تُبطل مسار تعددية الأطراف. وما حدث بالتالي أظهر أن العالم لا يستطيع تدبّر الأمر من دون الأمم المتحدة. لذلك، شددنا على أهمية احترام مجلس الأمن لسلامة العراق الإقليمية، والحفاظ على الحق الأساسي للشعب العراقي في موارده الطبيعية، ولا سيما النفط، فضلاً عن حقه غير القابل للتصرف في تقرير مستقبله. وأظهرنا أيضاً أن على الأمم المتحدة الالتزام بتعزيز حماية حقوق الشعب العراقي الإنسانية، والسياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، وبالإسهام في تنميته الاقتصادية. وكل تلك المبادئ واردة في النصوص التي اعتمدناها اليوم.

وترحب المكسيك بمغادرة القوات الدولية العراق تدريجياً. ومع ذلك، يتحتم على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تواصل توفير المساعدة بغية تعزيز جهود إعادة الإعمار، وتوطيد التنمية، وكفالة العودة الكريمة والآمنة للاجئين والمشردين داخلياً، وتعزيز حماية الأقليات العرقية والدينية، فضلاً عن أضعف الجماعات داخل البلد.

لقد نجح العراق في إجراء انتخابات حرّة وجامعة وشاملة، وهو نصر لشعبه وللديمقراطية عموماً. ويجب عدم إضاعة ذلك الزخم، ويجب مواصلة العمل على تشكيل حكومة تمثّل جميع قطاعات المجتمع، ويمكنها أن تعزز المصالحة الوطنية.

وفي مجال الأمن، على الرغم من أن الحالة على الأرض اليوم تختلف أساساً عما كانت عليه في الماضي،

لا يزال يُبَلَّغ عن شن هجمات عشوائية عديدة ضد السكان المدنيين، وضد القوات العراقية والأجنبية، فضلاً عن موظفي الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تكون القوات المسلحة العراقية قادرة على مواجهة هذا التحدي الكبير قبل الرحيل النهائي لجميع القوات الدولية، مع كفالة احترام حقوق الإنسان. وإيجاد حلول للنزاعات الحدودية الداخلية، ووضع كركوك، والمسائل المعلّقة مع الكويت، هو أيضاً عنصر أساسي يجب مراعاته بغية تحقيق السلام في جميع أنحاء البلد.

ولقد كان العراق اختباراً لمجلس الأمن وللأمم المتحدة نفسها. واليوم، طُوِيَت هذه الصفحة السوداء من التاريخ. وسيكون تعزيز الجهود التي تبذل حالياً، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومن المجتمع الدولي، أمراً رئيسياً في تعزيز موقف منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نواف سلام، الممثل الدائم للبنان.

السيد سلام (لبنان): السيد الرئيس، يسرني بادئ ذي بدء، أن أعرب عن التقدير لمبادرتكم بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الخاص، وهي مبادرة تكتسب كامل معانيها في ضوء موقع العراق المحوري في العالمين العربي والإسلامي. كما أوجه عبارات تقدير مماثلة إلى الأمين العام على ملاحظاته التمهيدية القيمة وعلى تقريره الموضوع أمامنا اليوم. واسمحوا لي أن أرحب بدوري بالسادة الوزراء وبالسيد إد ملكرت، وأن أشكر الوزير زيباري على مداخلته الهامة.

لم يساورنا الشك يوما بأن العراق بلد التاريخ العريق ومهد الشرائع والعصر الذهبي للحضارتين العربية والإسلامية في أبعادهما الإنسانية والثقافية والعلمية، سيستعيد عافيته ويعود لشغل دوره الريادي في محيطه، بالرغم من كل الحروب والاضطرابات التي عصفت به لثلاثة عقود خلت.

واليوم فإن العراق الغني بهويته العربية، والمنيع بتنوعه الديني والاثني، هو في مسار بناء دولة موحدة سيدة مستقلة، دولة ديمقراطية تنفرد في الشرق الأوسط بدستور يحدد ٢٥ في المائة نسبة دنيا ملزمة لمشاركة النساء في برلمانه، ويؤكد ملكية الشعب العراقي لموارده الطبيعية وتوزيعها بشكل عادل في جميع المناطق وعلى جميع أبناءها. دولة تنص قوانينها على تمثيل العراقيين بجميع أطيافهم في البرلمان.

يرحب لبنان بالاتفاق على تشكيل حكومة عراقية جديدة تضم جميع الاتجاهات وتعزز المصالحة الوطنية، وتعمل على حل القضايا السياسية العالقة بما ينسجم والسلامة الإقليمية للعراق ووحدته.

ويعرب لبنان عن دعمه للدولة العراقية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، ويدعو المجتمع الدولي والدول الإقليمية إلى مساندة العراق في هذا الصدد. وإذ يدين لبنان بشدة التفجيرات والاغتيالات وكل أشكال الاعتداءات التي تعرض لها العراقيون، لا سيما أثناء المناسبات الدينية مؤخرا، فإنه يثني على وحدة العراقيين وصمودهم في مواجهتها. وفي هذا الإطار، نشيد بالقدرة المتزايدة لقوات الأمن العراقية على الاضطلاع بمسؤوليات أمنية أكبر، وذلك تمهيدا لانسحاب القوات الأمريكية بالكامل.

إن الخطوات التي اتخذها العراق حتى اليوم، كما هو مبين في رسائل وزير خارجيته (انظر S/2010/567) تظهر مدى التزامه بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يؤكد أن العراق لا يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين. وما تحرك مجلس الأمن اليوم لإزالة العقبات المفروضة عليه في هذا المجال إلا إقرارا بذلك.

إن جهود العراق لاحترام كل التزاماته بموجب القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) رغم الظروف الصعبة التي يمر بها، تستحق كل التقدير. وما تعهد الحكومة الانتقال إلى آلية تخلف

صندوق تنمية العراق إلا دليلا على ذلك. ولكن من الواضح أن تنفيذ هذا الانتقال يعتمد إلى درجة معينة على توفير الحماية لأموال العراق، وعلى إجراءات ضرورية أعاقها تأخر تشكيل حكومة جديدة وها هو المجلس اليوم يبادر إلى تفهم أوضاع العراق ويمدد الحصانات لمدة ستة أشهر إضافية.

ونؤكد في هذا الإطار على دعمنا الكامل لعملية إعادة إعمار العراق، وندعو إلى إلغاء ديونه الخارجية أو إلى إجراء تخفيض كبير عليها. كما نؤكد على التزامات العراق بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) تجاه لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، ونرحب بأخذه علما بالتزاماته في هذا الصدد.

ونعرب عن ارتياحنا لحل المسائل العالقة بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء، وهذا ما ساهم في قرارنا اليوم بتصفيته نهائيا.

إن إحراز تقدم في تنفيذ الولايات الصادرة بموجب الفصل السابع للميثاق المتعلقة بالعراق والكويت، سيخلق زخما إيجابيا من أجل إعادة العراق إلى وضع دولي مماثل لما كان عليه قبل القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

ونشيد في هذا الإطار بتعاون الحكومتين العراقية والكويتية في الجهود المبذولة لكشف مصير جميع الكويتيين وغيرهم من المفقودين والأسرى، إضافة إلى إعادة الممتلكات والوثائق الكويتية، ونثني على الجو الإيجابي السائد بشأن هذه المسألة.

كما نشجع الحكومة العراقية على التجاوب مع طلبات تنفيذ المرحلة النهائية من مشروع صيانة الحدود العراقية – الكويتية كما نص القرار ٨٣٣ (١٩٩٣).

أخيرا، نجدد ترحيبنا بدور الأمم المتحدة في العراق، وتأييدنا لاستمرار عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بناء على طلب حكومة العراق. كما نرحب بالبيان الرئاسي وبالقرارات التي اتخذها المجلس للتو، والتي تؤكد على ثقة المجتمع الدولي بالعراق ومستقبله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جيرار آرو، الممثل الدائم لفرنسا.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب الرئيس بايدن، والأمين العام بان كي – مون والوزير زيباري على بياناتهم. وأود أن أشارك في الإشادة بالسفير هولبروك. وباعتباري أوروبياً، أود على وجه الخصوص تذكر دوره في التوصل إلى اتفاقات دايتون، التي أنهت الحرب في البوسنة والهرسك.

يسعد فرنسا أن تشارك في هذه الجلسة، التي تعقد احتفاء بإحراز التقدم في عملية استعادة العراق سيادته الكاملة. وتشكل جلسة اليوم فرصة لفرنسا والمجلس برمته للترحيب بالتقدم الذي أحرزه العراق منذ سقوط نظام صدام حسين. إن جمهورية العراق، على جميع المستويات – السياسية والمؤسسية والأمنية – على الطريق الصحيح نحو إكمال التعمير والتطبيع، واقتصادها القوي هو أفضل دليل على ذلك.

وتعطي التطورات السياسية الأخيرة في العراق الأمل في التطبيع الكامل على المستوى المؤسسي. ونأمل أن يثمر سريعاً الاتفاق الذي تم التوصل بين جميع المجموعات السياسية في البلد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر على تشكيل حكومة شراكة وطنية. ونحن نثق في أن روح المسؤولية التي أبداها القادة العراقيون في التغلب على خلافاتهم ستسود من أجل تسوية المسائل النهائية العالقة قبل التشكيل الفعلي للحكومة. وفي سبيل ذلك اختار أصحاب المصلحة في العراق التصدي لتحديات مستقبل العراق، وتود فرنسا أن تقدم لهم دعمها الكامل.

وفي الطريق نحو التطبيع، اختارت فرنسا أن تقف إلى جانب الشعب والقادة في العراق. وهذا الالتزام هو

في المقام الأول التزام سياسي، تجسد في العديد من الزيارات الرفيعة المستوى. فقد زار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بغداد خلال العامين الماضيين. وهذا الالتزام يقترن بمشاركة قوية في الميدان واستئناف التعاون الثنائي في مجالات الدفاع والصناعة والزراعة والأمن الداخلي والحوكمة والبيئة والثقافة.

ويتجسد هذا الدعم أيضاً على الصعيد الدولي. ففرنسا تدعم سعي السلطات العراقية المشروع لإعادة البلد إلى مركزه الدولي الذي كان يتمتع به قبل آب/أغسطس ١٩٩٠. وقد حدد القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، الذي رعته فرنسا عام ٢٠٠٨، ذلك الهدف. وبعد عامين، بينما قام العراق بجهود تحضيرية كبيرة، قام المجلس اليوم بإنهاء ثلاثة عناصر من التدابير المتخذة بموجب الفصل السابع. وترحب فرنسا بهذا.

وفيما يتعلق أولاً بالقيود المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية المدنية، أعلن المجلس في ٢٦ شباط/فبراير استعداده لرفع تلك القيود بعد اتخاذ التدابير الضرورية. واليوم، نرحب بجهود العراق في هذا المجال. ورفع العقوبات فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار – وهو أمر بالغ الرمزية على ضوء أخطاء الماضي – سيسمح للعراق الجديد بالحصول على التكنولوجيات التي كانت محظورة قبل ذلك. وعلى ضوء هذه الثقة المستعادة، نناشد السلطات العراقية أن تواصل جهودها بالالتزام بالواجبات الدولية، مما سيشكل نهاية لتلك الحلقات المؤلمة في تاريخ العراق.

كما ترحب فرنسا باستعادة العراق لسيادته الكاملة على عائداته النفطية. ويرمز إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء لتطبيع مركز العراق الدولي واستعادته سيادته. وبالرغم من أن فرنسا لم تتمكن من تأييد هذا النص اليوم، فإن من الواضح أن السبب ليس هو أنها لا تتفق تماما مع هدف القرار. فلا غرو أن فرنسا تؤيد تأييداً كاملاً الهدف المتمثل في السماح للعراق باستعادة سيادته الكاملة على الأموال المحتجزة باسم برنامج النفط مقابل الغذاء.

إن طرائق التنفيذ فيما يتعلق بهذه المسألة المعقدة من الناحية الفنية لا تزال معلقة. ولقد جرت مناقشات مكثفة، لكنها متأخرة، من أجل صياغة نص يمكن أن يؤيده كل أعضاء المجلس، بمن فيهم فرنسا. لكن للأسف، لم تسفر تلك المناقشات عن نص يقع ضمن الإطار الزمني الذي يشمل كل الضمانات التي تعتبرها فرنسا ضرورية لإنهاء الأنشطة بموجب هذا البرنامج. وتأمل فرنسا أن تؤخذ طلباتها بدقة في الاعتبار، في المستقبل، حين يجري تنفيذ الاتفاقات التي نص عليها القرار.

يجب أن يتمكن العراق من الخروج من الفصل السابع. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالتقدم الذي أحرزته حكومتا العراق والكويت في تسوية المسائل العالقة بينهما، وتحثهما على تعزيز تعاونهما. ومن أجل هذه الغاية، من الضروري أن يفي العراق بدون أي تأخير إضافي بواجباته النهائية التي نصت عليها قرارات المجلس.

وستواصل فرنسا، مثلما ظلت تفعل حتى الآن، دعمها جهود الحكومة العراقية، بالتشاور مع كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لاتخاذ كل التدابير التي تمكن العراق ليعود من جديد دولةً مندمجة بالكامل في بيئتها الإقليمية والدولية. وسيجد هذا الهدف الدعمَ من الأمم المتحدة، سواء كانت ممثلة في مجلس الأمن أو في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق – التي نود أن نحيي عملها الشجاع في الميدان.

وتود فرنسا أن تؤكد مجدداً رغبتها في مساعدة هذين البلدين الصديقين، إنْ طلب منها ذلك، في إرساء الأسس لتعاونٍ طموح. ونأمل أن تسرِّع هذه المرحلة المقبلة

عملية الاندماج الإقليمي، التي التزم بها العراق بنجاح، والتي ندعمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة يو. جوي أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي، وإلى وفدكم على تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى لاستعراض الأشواط التي قطعها العراق. وأود أيضاً أن أشيد بالجهد الملحوظ الذي قام به الأمين العام بالنيابة عن المنظمة، ونرحب به في هذه الجلسة.

لم يعد عراق اليوم يشبه إلا قليلاً صورته في بداية عملية ''حرية العراق''. لقد برز عراق جديد، له نظام ديمقراطي ناشئ يدعمه تواجد قوات دولية مقاتلة والأمم المتحدة. ومن الواضح أن العراق يتمتع بالاستقرار والحكم الذاتي بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه قبل عقد من الزمن. وبالرغم من الانسحاب التدريجي للجزء الأكبر من القوات الدولية المقاتلة من أراضي البلد، فإنه يبدو قد بدأ يستعيد قوته وقدرته التشغيلية.

ومما يثلج الصدر أن القادة السياسيين العراقيين، بعد شهور من الوصول إلى طريق مسدود في أعقاب انتخابات ٧ آذار/مارس، قد اتفقوا أخيراً على تشكيل حكومة شراكة وطنية شاملة جديدة. وتحمست نيجيريا لمظاهر الوحدة في البلد، بمشاركة السنة والشيعة والأكراد. ونعتقد أن هذا مَعْلم تاريخي مهم طال انتظاره.

إن الطريق نحو استقرار حقيقي ودائم وإلى استقلال اقتصادي طريق صعب لأي دولة، ناهيك عن بلد خارج للتو من الحرب. فعلى سبيل المثال، يمثل توفير الهيكل الأساسي والخدمات الأساسية تحديات مستمرة للشعب العراقي. لذلك فنحن سعداء لأن نلاحظ التنفيذ المزمع لخطة إنمائية وطنية مدتها خمس سنوات. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ الخطة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سيساعد على التصدي للثغرات الحالية في توفير الهيكل الأساسي والخدمات.

وعلى ضوء تاريخ العراق الحديث، هناك ضرورة لاستمرار الدعم والشراكة الدوليين. ونحن نرحب بتمديد الحصانة الممنوحة لصندوق تنمية العراق لمدة ستة أشهر من أجل دعم جهود الحكومة في إقامة آلية الخلف للصندوق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. ونرحب على وجه الخصوص باتخاذ القرارات التي أنهت برنامج النفط مقابل الغذاء وإخراج العراق من العديد التدابير المترتبة بموجب الفصل السابع.

ومع تحمسنا للتقدم المحرز فيما يتعلق بعلاقات العراق مع جيرانه، فإننا نأمل أن تساعد تلك التدابير الإيجابية في تعزيز ثقة المجتمع الدولي في الحكومة والشعب العراقيين. ولكفالة استدامة النتائج، لا يزال من المهم أن تعمل حكومة العراق جاهدة للوفاء بجميع التزاماتها المتبقية بموجب الفصل السابع، بما في ذلك التزاماتها حيال الكويت. ويسعدنا أن معالي السيد زيباري أعاد التأكيد تماما في هذا الصباح على التزام العراق بالوفاء بالتزاماته الدولية.

ولا تزال الحالة الأمنية في العراق خطيرة. ونشيد بالقوات العراقية لتوليها القيادة فيما يتعلق بأمنها بعد انتهاء العملية القتالية للولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٩. غير أن العناصر المتمردة لا يزال لها وجود في الحياة العراقية، حيث تتسبب في أضرار متعمدة بشن هجمات إرهابية محددة الأهداف على المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأقليات والمقدسات الدينية. وتمثل هذه الحوادث تذكرة مؤلمة بهشاشة الحالة الأمنية والالتزام بكفالة حقوق الأقليات، وخاصة المسيحيين وغيرهم من الأشخاص الضعفاء.

وينبغي لحكومة العراق أن تجري تحقيقات شاملة وأن تسائل الأشخاص الذين يقفون وراء جميع أعمال العنف في البلد. وبالتعاون مع السلطات العراقية، يجب أن نقدم للعدالة جميع مرتكبي الإرهاب ومنظميه وممولية ورعاته الذين يسعون إلى القضاء على الديمقراطية التي حصل عليها العراق بشق الأنفس.

إن مستقبل العراق على المحك لعدة أسباب، من بينها، وإن لم يكن أقلها أهمية، الحالة الأمنية الهشة. وعلى الرغم من أن ٥٠ ٠٠٠ جندي أمريكي سيبقون في العراق، فإنهم سيضطلعون بدور غير قتالي أساسا. وسيوجد هذا التحول نقطة ضعف في الإطار الأمني للبلد يمكن للمتطرفين استغلالها. ومن ثم، ينبغي للمجلس أن يقدم دعمه لتعزيز التدريب اللوجستي والتدريب على العمليات للقطاع الأمني العراقي والدعم المقدم إليه في مكافحة الإرهاب. والعراق بحاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى مساندة المجتمع الدولي ليتسنى لنا أن نعلن بصوت واحد أن أي عمل إرهابي لا يمكن أن يعكس المسار نحو السلام والديمقراطية والتعمير في العراق – وهو سلام يمثل المطمح المشترك لشعب العراق وحكومته وللمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع المشاركين على إسهامهم في هذه الجلسة. وأتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى زميلي نائب الرئيس وإلى الأمين العام ووزير خارجية العراق وإلى غيرهم من الممثلين.

وأود أن أختتم بالإدلاء ببضع ملاحظات ختامية بصفتي الوطنية.

لقد كان اليوم منعطفا هاما لحكومة العراق وشعب العراق في جهودهما المستمرة لتجاوز ماضيهما المضطرب والمضي نحو مستقبل أكثر إشراقا بكثير. والقرارات الثلاثة التي اتخذناها تضع نهاية لمخلفات عصر صدام حسين الأسود التي تمثل عبئا ثقيلا، حيث أنها ترفع القيود ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية المدنية وتنهي برنامج النفط مقابل الغذاء وصندوق تنمية العراق.

وأقول لزملائي إنه لشرف نادر أن يُتاح لي ترؤس هذه الجلسة. وأشكرهم جميعا مرة أخرى على جهودهم لدعم هذه العملية.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.